

المهمة الثانية

بناء على دراستك فيما يتعلق بالصياغة العلمية لعنوان البحث وصياغة مقدمته ومشكلته وأهدافه

المطلوب : عرض تقديمي مدته عشر دقائق لأحد البحوث العلمية في مجال تخصصك مستعرضا فيها ما يلي:

1- عنوان البحث موضحا ما إذا كان العنوان للبحث جيدا ام غير جيدا بناء على ما إذا كان استوفى المعايير العلمية لصياغة عنوان البحث.
2- ملخص لمقدمة البحث موضحا رأيك في طريقة الصياغة لهذه المقدمة من حيث اتباع الباحث الأسس السليمة لصياغة مقدمة بحث قوية

3- عرض مشكلة البحث موضحا الطريقة التي استخدمها الباحث في عرض مشكلة البحث وما إذا كانت المشكلة استوفت معايير اختيار المشكلة في البحث العلمي ام لا

ملحوظة: يجب ارسال الفيديو وملف pdf

تقييم عنوان البحث: "الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين كفاءة الأداء المالي وترشيد القرارات: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"

هل العنوان جيد؟

بشكل عام، يعتبر العنوان جيداً ويستوفي معظم شروط البحث العلمي، لكن يمكن تحسينه قليلاً ليكون أكثر دقة ووضوحاً.

تقييم العنوان وفقاً لشروط البحث العلمي:

١. **الوضوح والدقة:** العنوان واضح ومحدد، يشير إلى موضوع الدراسة (المراجعة الداخلية)، والمتغيرات الرئيسية (الأنشطة الحديثة، كفاءة الأداء المالي، ترشيد القرارات)، والمكان (المصارف السودانية).
٢. **الاختصار:** العنوان مقبول من حيث الطول، لكن يمكن اختصاره قليلاً بحذف بعض الكلمات غير الضرورية، مثل "دراسة ميدانية على عينة من".
٣. **الشمولية:** العنوان شامل ويغطي جميع جوانب الدراسة، حيث يشير إلى الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية، ودورها في تحسين الأداء المالي وترشيد القرارات.
٤. **التحديد:** العنوان محدد من حيث المكان (المصارف السودانية) والزمان (يشير إلى الأنشطة الحديثة).
٥. **الجذب:** العنوان جذاب ويثير اهتمام القارئ، حيث يشير إلى موضوع هام ومثير للجدل.

الخلاصة:

بشكل عام، يعتبر العنوان جيداً ويستوفي معظم شروط البحث العلمي، لكن يمكن تحسينه قليلاً من حيث الاختصار والدقة.

تقييم مقدمة البحث حول "تطوير الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية وأثرها في تحقيق كفاءة الأداء المالي وترشيد القرارات في المصارف"

مقدمة البحث:

تطرقنا في مقدمة البحث إلى موضوع هام وهو "تطوير الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية وأثرها في تحقيق كفاءة الأداء المالي وترشيد القرارات في المصارف". وقد تناولت المقدمة عدة نقاط أساسية، نذكر منها:

١. **الأزمة المالية العالمية وأثرها:** أشارت المقدمة إلى الأزمة المالية العالمية وانهايار العديد من الشركات والمؤسسات المالية، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بالمراجعة الداخلية ودورها في الحفاظ على استقرار المؤسسات المالية.
٢. **تطور المراجعة الداخلية:** أوضحت المقدمة أن المراجعة الداخلية تطورت لتشمل مجالات أوسع من مجرد التدقيق المالي، وأصبحت تركز على تقييم المخاطر وتقديم التوصيات لتحسين الأداء.
٣. **أهداف المراجعة الداخلية:** أشارت المقدمة إلى أن المراجعة الداخلية تهدف إلى تحقيق عدة أهداف، منها:
 - تقييم كفاءة وفعالية العمليات.
 - تحديد المخاطر وتقديم التوصيات لإدارتها.
 - ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح.
 - تحسين الأداء المالي.
 - ترشيد القرارات.
٤. **أهمية المراجعة الداخلية في المصارف:** أكدت المقدمة على أهمية المراجعة الداخلية في المصارف، حيث تساعد في الحفاظ على استقرارها المالي وتحسين أدائها.
٥. **المشاكل والتحديات:** أشارت المقدمة إلى بعض المشاكل والتحديات التي تواجه المراجعة الداخلية، مثل الحاجة إلى تطوير المهارات وتحديث الأدوات.

تقييم المقدمة:

بشكل عام، تعتبر المقدمة جيدة وتغطي النقاط الأساسية للموضوع. إلا أنه يمكن تقديم بعض التوصيات لتحسينها:

١. **التركيز على مشكلة البحث:** يجب أن تركز المقدمة بشكل أكبر على مشكلة البحث وأهميتها. يجب أن توضح بوضوح لماذا هذا الموضوع مهم ولماذا يستحق الدراسة.
٢. **تحديد أهداف البحث:** يجب أن تحدد المقدمة بوضوح أهداف البحث وما الذي تسعى الدراسة إلى تحقيقه.
٣. **توضيح منهجية البحث:** يجب أن تشير المقدمة بشكل مختصر إلى منهجية البحث المستخدمة في الدراسة.
٤. **توسيع المقدمة:** يمكن توسيع المقدمة قليلاً لتشمل المزيد من التفاصيل حول الموضوع وأهميته.

الخلاصة:

تعتبر المقدمة جيدة بشكل عام، ولكن يمكن تحسينها من خلال التركيز على مشكلة البحث، وتحديد أهداف البحث، وتوضيح منهجية البحث، وتوسيع المقدمة قليلاً.

عرض مشكلة البحث

الطريقة التي استخدمها الباحث في عرض المشكلة:

قد قام الباحث بصياغة المشكلة في شكل أسئلة بحثية، حيث يسعى للإجابة عن مجموعة من التساؤلات حول العلاقة بين المتغيرات المذكورة.

تقييم عرض المشكلة:

يمكن اعتبار الطريقة التي استخدمها الباحث في عرض المشكلة مقبولة بشكل عام، حيث اعتمد على عناصر أساسية في عرض المشكلة، مثل:

- **صياغة أسئلة البحث:** قام الباحث بصياغة مجموعة من الأسئلة البحثية التي تسعى للإجابة عن التساؤلات المطروحة حول المشكلة.
- **تحديد أهمية المشكلة:** أشار الباحث إلى أهمية المشكلة وأثرها على أداء المصارف وقدرتها على اتخاذ قرارات رشيدة.

ومع ذلك، يمكن تقديم بعض الملاحظات على عرض المشكلة:

- **التركيز على الجانب الوصفي:** يركز عرض المشكلة بشكل كبير على الجانب الوصفي، حيث يصف الوضع الحالي ويشير إلى وجود فجوة معرفية، ولكنه لا يقدم تحليلاً معمقاً لأسباب المشكلة أو الآثار المترتبة عليها.
- **عدم وجود إطار نظري واضح:** لم يقدّم الباحث بتحديد إطار نظري واضح للمشكلة، حيث لم يشر إلى النظريات أو النماذج التي يمكن الاستناد إليها في تحليل المشكلة والإجابة عن الأسئلة البحثية.
- **بعض الصياغة غير دقيقة:** بعض الصياغة في عرض المشكلة غير دقيقة، مثل استخدام مصطلح "الأداء المالي" بشكل عام، حيث كان من الأفضل تحديد مؤشرات محددة للأداء المالي.

بشكل عام، يمكن القول أن عرض المشكلة كان مقبولاً، ولكنه يحتاج إلى بعض التحسينات ليكون أكثر دقة وشمولية.

هل استوفت المشكلة معايير المشكلة في البحث العلمي؟

بشكل عام، يمكن القول أن المشكلة استوفت بعض معايير المشكلة في البحث العلمي، مثل:

- **الأهمية:** تتمتع المشكلة بأهمية علمية وعملية، حيث يمكن أن تساهم في تحسين أداء المصارف وقدرتها على اتخاذ قرارات رشيدة.
- **الجدة:** تسعى المشكلة إلى تناول موضوع لم يتم تناوله بشكل كافٍ في الدراسات السابقة.
- **القابلية للبحث:** يمكن بحث المشكلة من خلال استخدام مناهج البحث العلمي المناسبة.

ومع ذلك، لم تستوف المشكلة بعض المعايير الأخرى، مثل:

- **الوضوح:** تحتاج المشكلة إلى صياغة أكثر وضوحاً ودقة، وتحديد المفاهيم والمتغيرات بشكل دقيق.
- **التحديد:** تحتاج المشكلة إلى تحديد نطاقها بشكل أكثر دقة، والتركيز على جوانب محددة من المشكلة.

بشكل عام، يمكن القول أن المشكلة تحتاج إلى بعض التحسينات لتستوفي جميع معايير المشكلة في البحث العلمي.

انتهى

العنوان:	الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين كفاءة الأداء المالي وترشيد القرارات: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية
المؤلف الرئيسي:	الشيخ، مصطفى محمد أحمد محجوب
مؤلفين آخرين:	إبراهيم، الهادي آدم محمد(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2020
موقع:	الخرطوم
الصفحات:	1 - 244
رقم MD:	1137787
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة دكتوراه
الجامعة:	جامعة النيلين
الكلية:	كلية الدراسات العليا
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	القطاع المصرفي، المصارف السودانية، الأداء المالي، المراجعة الداخلية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1137787

للاستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب أسلوب الاستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

الشيخ، مصطفى محمد أحمد محجوب، و إبراهيم، الهادي آدم محمد. (2020). الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين كفاءة الأداء المالي وترشيد القرارات: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/1137787>

إسلوب MLA

الشيخ، مصطفى محمد أحمد محجوب، و الهادي آدم محمد إبراهيم. "الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين كفاءة الأداء المالي وترشيد القرارات: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية" رسالة دكتوراه. جامعة النيلين، الخرطوم، 2020. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/1137787>



جامعة النيلين
كلية الدراسات العليا

الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين كفاءة الأداء المالي
وترشيد القرارات

(دراسة ميدانية علي عينة من المصارف السودانية)

**Modern Activities of Internal Auditing and their Role in the Improvement of
Financial Performance Efficiency and Rationalization of Decisions**

(Field Study on a Sample of Sudanese Banks)

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة

إعداد الطالب:

مصطفى محمد أحمد محجوب الشيخ

إشراف البروفيسور:

الهادي آدم محمد إبراهيم

1442هـ - 2020م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإستهلال

قال الله تعالى :

أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2)
 أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ
 يَعْلَمْ (5)

صدق الله العظيم

سورة العلق- الآيات (1-5)

الإهداء

أهدي هذا العمل:

،،إلي الوالدة الغالية،،،

ألحان لحاقي التي كانت بعطفها ومثابرتها علي رعايتي إناء الليل وأطراف النهار قيثاره تعزف بالركب علماً ومعرفة

،،إلي والدي الغالي،،،

الذي هو مثال للأبوة الأخوة والصداقة الذي كان ومازال نعم العطف

حفظهما الله

،،إلى إخوتي،،،

وهم سندي وملاذي الآمن

إلى كل الأصدقاء وكل من قدم لي يد العون من قريب ومن بعيد

إلى كل طالب علم يبتغي به وجه الله

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلي
اله وصحبه أجمعين وبعد ،،،،

أولاً : وقبل كل شي أتوجه بعظيم الشكر وببليغ الحمد لله رب العالمين عظيم الشكر أن وفقني في انجاز هذا
العمل المتواضع، وأسأله عز وجل أن يكون هذا العمل خالص لوجه تعالى .

كما أتقدم بالشكر لجامعة النيلين التي منحتني الفرصة لعمل هذه الدراسة ، ثم كلية الدراسات العليا وأيضاً
كلية التجارة.

كما يطيب لي أن أتقدم بأعظم عبارات الشكر والتقدير إلى من دعمني ووجهني في انجاز هذا العمل وساهم في
إثراء معلوماتي .

البروفسيور / الهادي آدم محمد إبراهيم جعل الله عمله هذا في ميزان حسناته .

والشكر موصول لمدراء المراجعة الداخلية ونواب المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين والمحاسبين ببنك أم
درمان الوطني وبنك فيصل الإسلامي وبنك الادخار وبنك النيل وأسرة مكتبة جامعة النيلين ومكتبة جامعة السودان
للعلوم والتكنولوجيا ومكتبة المعهد العالي للدراسات المالية والمصرفية ومجلة كلية التجارة ومجلة كلية الدراسات العليا.

كما أتقدم بالشكر الكبير إلي الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة وشكري موصول للأساتذة الذين قاموا بتحكيم
الاستبانه كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر للإخوة أعضاء هيئة التدريس بكلية التجارة جامعة النيلين .

المستخلص

تناولت الدراسة الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين كفاءة الأداء المالي وترشيد القرارات. حيث تتمثل مشكلة الدراسة في أن هنالك تطور معاصر للأنشطة الاقتصادية والمالية أثرت علي كفاءة المراجعة الداخلية التقليدية مما استدعى التحول الي اتجاهات حديثة للمراجعة الداخلية لمقابلة المتغيرات العلمية والتكنولوجية والسياسات المالية والأقتصادية للدولة و يتطلب ادارة مخاطر فعالة للتصدي للمخاطر المصرفية قبل حدوثها وتمليك المعلومة لمتخذ القرار، وأيضاً يتطلب مشاركة الدائنين والمقرضين لتعزيز المساءلة وتقويم الأداء للادارة العليا، والتكامل بين المصارف والبيئة المحيطة من حيث الجوانب القانونية والاجتماعية السائدة، التغيير في السياسات المالية والمحاسبية يؤثر علي كفاءة المالي للمصارف بفرض ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية والتشغيلية الرشيدة ، هدفت الدراسة الي دراسة العلاقة بين إدارة المخاطر كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في المصارف السودانية وأيضاً بيان العلاقة بين الدور الحوكمي كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في المصارف السودانية. والتعرف علي العلاقة بين إضافة قيمة اقتصادية كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في المصارف السودانية، عرض العلاقة بين إدارة المخاطر كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وترشيد القرارات في المصارف السودانية،- التعرف علي العلاقة بين إضافة قيمة اقتصادية كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في المصارف السودانية، عرض العلاقة بين إدارة المخاطر كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وترشيد القرارات في المصارف السودانية، عكس العلاقة بين الدور الحوكمي كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وترشيد القرارات في المصارف السودانية، توضيح العلاقة بين إضافة القيمة الاقتصادية كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وترشيد القرارات في المصارف السودانية. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي لتحليل الدراسات السابقة وتتبع الظاهرة تاريخياً والمنهج الاستقرائي لتكوين الإطار النظري والمنهج الاستنباطي لصياغة المشكلة ولاستقامة فرضيات البحث والمنهج الوصفي للجانب الميداني ، إختبرت الدراسة الفرضيات الآتية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في المصارف السودانية، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في المصارف السودانية ،هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إضافة قيمة اقتصادية كنشاط حديث لنشاط حديث للمراجعة الداخلية . توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في المصارف السودانية، وجود علاقة

ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في المصارف السودانية، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إضافة قيمة اقتصادية كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في المصارف السودانية، أوصت الدراسة بتفعيل الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية (إضافة قيمة اقتصادية، الدور التوكيدي، الخدمات الاستشارية) لما لها دور فعال في تقييم الأداء المالي وعلى إدارات المصارف عمل إدارة منفصل لمجابهة المخاطر والسلامة المصرفية وأيضاً تفعيل الدور الحوكمي في المصارف السودانية لزيادة الثقة وحفظ الحقوق.

Abstract

This research investigated the modern activities of internal auditing and their role in the improvement of financial performance efficiency and rationalization of decisions. The research problem is represented in the fact that the current development in the economic and financial activities has affected the efficiency of traditional internal auditing, which has required the transformation to the modern trends of internal auditing in order to face such developments. Since internal auditing is deemed as the basis on which the financial performance of banks is evaluated, with a view to rationalizing the process of making rational financing and investment and operational decisions, but the traditional auditing has fallen short to acquire such a position. The research aimed to identify the correlation between the risk management as a modern activity of internal auditing and the improvement of financial performance in the Sudanese banks. The research also aimed to identify the correlation between the corporate governance-based role as a modern activity of internal auditing and the improvement of financial performance in the Sudanese banks. The research aimed as well, to identify the correlation between the addition of an economic value as a modern activity of internal auditing and the improvement of financial performance in the Sudanese banks. The research used the historical approach to analyze and trace the phenomenon in historical terms, the inductive approach to test the hypotheses, the deductive approach to determine the research problem and set the hypotheses and the analytical descriptive approach to form the intellectual framework of the field study. To achieve the research objectives, the following research hypotheses have been tested: There is a correlation that is statistically significant between the risk management as a modern activity of internal auditing and the improvement of financial performance in the Sudanese banks. There is a correlation that is statistically significant between the corporate governance-based role as a modern activity of internal auditing and the improvement of financial performance in the Sudanese banks. There is a correlation that is statistically significant between the addition of an economic value as a modern activity of internal auditing and the improvement of financial performance in the Sudanese banks. Based on this account, the research has reached a number of findings, the most significant of which, are the following: the research findings have proved the effective role of risk management as a modern activity of internal auditing in the improvement of financial performance of a sample of Sudanese banks in research question. It is proved that corporate governance as a modern activity of internal auditing has an effective role in the improvement of financial performance of a sample of Sudanese banks in research question. The research findings have also proved that the addition

of an economic value as a modern activity of internal auditing has an effective role in the rationalization of the decisions of a sample of Sudanese banks in research question.

The research concluded with a set of recommendations, including the following: the research recommended having more attention to activate the modern activities of internal auditing namely, (addition of economic value and assurance role of advice services) for their effective role in the financial performance evaluation. The managements of banks should establish a special administrative unit to combat risk and guarantee the banking integrity and activate the corporate governance-based role in the Sudanese banks in order to increase the confidence and maintain the rights.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	عنوان الموضوع
أ	الإستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص
و	Abstract
ح	فهرس الموضوعات
ي	فهرس الجداول
ك	فهرس الأشكال
ل	فهرس الملاحق
1	المقدمة
2	أولاً: الإطار المنهجي
9	ثانياً: الدراسات السابقة
31	الفصل الأول: الإطار المنهجي للمراجعة الداخلية
32	المبحث الأول: نشأة مفهوم وأهداف وأهمية المراجعة الداخلية.
57	المبحث الثاني: المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات ومعايير المراجعة ونشاط المراجعة.
81	المبحث الثالث: مجال عمل المراجعة الداخلية وعلاقتها بالجودة الشاملة .
87	الفصل الثاني: الإطار المنهجي للأنشطة الحديثة للمراجعة
88	المبحث الأول: مفهوم وأنواع وأهمية وأهداف إدارة المخاطر .
113	المبحث الثاني: التطور التاريخي ودوافع ظهور حوكمة الشركات ومفهومها والأطراف المعنية بتطبيقها.
139	المبحث الثالث: مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة والدور الاستشاري و الدور التوكيدي
170	الفصل الثالث: الإطار المنهجي للأداء المالي وترشيد القرارات
171	المبحث الأول: مفهوم الأداء المالي وتقييمه والعوامل المؤثرة عليه وأسس قياسه.
199	المبحث الثاني: مفهوم وأهمية وأهداف الأداء المالي في المصارف .
225	المبحث الثالث: مفهوم وأهمية وأساليب اتخاذ القرارات.

251	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية
252	المبحث الأول:نبذة تعريفية عن :نبذة تعريفية عن المصارف السودانية
260	المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية
264	المبحث الثالث تحليل البيانات إختبار الفرضيات
296	الخاتمة
297	أولاً: النتائج
299	ثانياً: التوصيات
300	قائمة المصادر والمراجع
33	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
99	طرق الإدارة لمواجهة المخاطر	(1/1/2)
127	أهداف حوكمة الشركات	(4/2/2)
263	معامل المصادقية ألفا كرنباخ والثبات لعبارات الاستبانة	(1/2/4)
264	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	(1/3/4)
265	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق التخصص العلمي	(2/3/4)
266	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(3/3/4)
267	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق المسمى الوظيفي	(4/3/4)
268	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة	(5/3/4)
269	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الاولى	(6/3/4)
271	الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الاولى	(7/3/4)
272	اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الأولى	(8/3/4)
273	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثانية	(9/3/4)
275	الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثانية	(10/3/4)
276	اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية	(11/3/4)
277	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثالثة	(12/3/4)
279	الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثالثة	(13/3/4)
280	اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثالثة	(14/3/4)
271	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الرابعة	(15/3/4)
283	الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الرابعة	(16/3/4)
274	اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الرابعة	(17/3/4)
285	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الخامسة	(18/3/4)
287	الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الخامسة	(19/3/4)
288	اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الخامسة	(20/3/4)
289	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية السادسة	(21/3/4)
291	الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية السادسة	(22/3/4)
292	اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية السادسة	(23/3/4)
293	ملخص نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لفرضيات الدراسة	(24/3/4)

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
92	أهمية لجنة المراجعة	(1/3/1)
100	المراحل المتتابعة لإدارة المخاطر	(2/1/2)
111	تطور توجهات ومسئوليات المراجعة الداخلية	(3/1/2)
116	جوانب الخلل لدى الشركات	(1/2/2)
123	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	(2/2/2)
124	أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات	(3/2/2)
129	خصائص حوكمة الشركات	(5/2/2)
132	ركائز حوكمة الشركات	(6/2/2)
136	محددات الحوكمة الداخلية والخارجية	(7/2/2)
198	الإطار العام للنسب المالية	(1/1/3)
199	فجوة الأداء	(1/2/3)
218	الوظيفة المالية	(2/2/3)
222	قوانين سوق الأصول المالية	(3/2/3)
227	مستويات القرارات وتأثير المراجعة عليهم	(1/3/3)
246	وضع المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة	(2/3/3)
264	الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	(1/3/4)
265	الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق التخصص العلمي	(2/3/4)
266	الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(3/3/4)
267	الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق المسمى الوظيفي	(4/3/4)
268	الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة	(5/3/4)

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
(1)	الإستبانة	339
(2)	محكمو الإستبانة	347

المقدمة

وتشتمل على الآتي:

أولاً: الإطار المنهجي

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي:

تمهيد:

بعد الأزمة المالية العالمية وانهيار كبرى الشركات والمؤسسات العالمية أصبح للمراجعة الداخلية أهمية كبيرة من قبل المستفيدين، خاصة أن دورها لم يقتصر على مراجعة القوائم والعمليات المالية، حيث توسع المفهوم والأهداف ليشمل المداخل الحديثة ولتحقيق تلك الأهداف للمراجعة الداخلية وممارسة دورها بصورة سليمة وفعالة أصدرت الجمعيات المختصة جملة من الشروط والضوابط التي يجب توافرها في إدارة المراجعة الداخلية والتي تتعلق بالنواحي التنظيمية والوظيفية والبشرية، أي البيئة الضرورية للعمل وتطور دورها في الاهتمام بإدارة

المخاطر ومن خلال التأكيد على مخاطر الشركة لتدار بفعالية والتحسينات التي تقدمها في مجال إدارة المخاطر كما تقدم بزيادة المصداقية والعدالة وتحسين سلوك العاملين وبالتالي التقليل من الفساد المالي والإداري وذلك عن طريق قدرتها على المساءلة وجميع الأدوات تعمل من أجل إضافة قيمة المنشأة من خلال خفض التكاليف واكتشاف وضع الغش وفحص وتقييم الرقابة الداخلية، والعمل على اقتراح ما يلزم لتحسين عملياتها ومساعدة المنشأة على تحقيق أهدافها وخاصة في ظل تكنولوجيا المعلومات المتطورة والوسائل الحديثة.

لتعزيز كفاءة وفعالية أداء المنشآت كمطلب أساسي من متطلبات تقييم المنشآت وهو أمر يستدعي المراجعة المستمرة وقياس مستوى الأداء باستخدام منهجية علمية تحدد نقاط الضعف والقوة لوضع الإجراءات المناسبة من أجل العمل على الارتقاء بمستوى كفاءة أداء ذلك الخدمات لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بتطوير كفاءة القطاعات والمؤسسات وتحسين بيئة الاستثمار من خلال مساهمة المراجعة الداخلية في اتخاذ القرار من خلال مراحله المختلفة التي تبدأ من تحديد المشكلة وتنتهي إلى مرحلة المتابعة والتقييم وككل الوظائف فأن وظيفة المراجعة الداخلية ورغم العوائق إلا أنها يستفاد منها في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية الرشيدة.

وفي إطار ذلك يقوم الباحث بدراسة أثر الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين كفاءة الأداء المالي وترشيد القرارات في المصارف السودانية

المشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن هنالك تطور معاصر للأنشطة الاقتصادية والمالية أثرت علي كفاءة المراجعة الداخلية التقليدية مما استدعى التحول الي اتجاهات حديثة للمراجعة الداخلية لمقابلة المتغيرات العلمية والتكنولوجية والسياسات المالية والاقتصادية للدولة لتقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف و يتطلب ادارة مخاطر فعالة للتصدي للمخاطر المصرفية قبل حدوثها وتمليك المعلومة لمتخذ القرار بفرض ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية والتشغيلية الرشيدة .ويمكن طرح مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1. ما العلاقة بين إدارة المخاطر كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وتحسين كفاءة الأداء المالي في المصارف السودانية ؟
2. هل يؤثر الدور الحوكمي كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في المصارف السودانية ؟
3. ما أثر إضافة قيمة اقتصادية كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في المصارف السودانية؟
4. ما العلاقة بين إدارة المخاطر كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وترشيد القرارات في المصارف السودانية؟
5. هل يؤثر الدور الحوكمي كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وترشيد القرارات في المصارف السودانية؟
6. ما أثر إضافة القيمة الاقتصادية كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وترشيد القرارات في المصارف السودانية؟

أهمية البحث:

تبرز أهمية الدراسة من خلال بعدين أساسيين هما:

1- الأهمية العلمية:

أهمية موضوع الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في الفكر المحاسبي والسعي المستمر من قبل الباحثين الأكاديميين إلى تطوير أساليب المراجعة.

2- الأهمية العملية:

يحاول هذا البحث التعرف على انعكاسات تطبيق الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين كفاءة الأداء المالي وترشيد القرارات.

أهداف البحث:

1- دراسة العلاقة بين إدارة المخاطر كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في المصارف السودانية.

2- بيان العلاقة بين الدور الحوكمي كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في المصارف السودانية.

3- التعرف على العلاقة بين إضافة قيمة اقتصادية كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في المصارف السودانية.

4- عرض العلاقة بين إدارة المخاطر كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وترشيد القرارات في المصارف السودانية.

5- عكس العلاقة بين الدور الحوكمي كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وترشيد القرارات في المصارف السودانية.

6- توضيح العلاقة بين إضافة القيمة الاقتصادية كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وترشيد القرارات في المصارف السودانية.

فرضيات البحث:

اختبرت الدراسة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في المصارف السودانية.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في المصارف السودانية.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إضافة قيمة اقتصادية كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في المصارف السودانية.

الفرضية الرابعة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وترشيد القرارات في المصارف السودانية.

الفرضية الخامسة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وترشيد القرارات في المصارف السودانية.

الفرضية السادسة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إضافة القيمة الاقتصادية كنشاط حديث للمراجعة الداخلية وترشيد القرارات في المصارف السودانية.

منهج البحث:

المنهج التاريخي: لتحليل الدراسات السابقة وتتبع الظاهرة تاريخياً.

المنهج الاستقرائي: لتكوين الإطار النظري.

المنهج الاستنباطي: لصياغة المشكلة ولإستقامة فرضيات البحث.

المنهج الوصفي: للجانب الميداني .

حدود البحث:

الحدود المكانية: الخرطوم

الحدود الزمانية: 2020م

الحدود الموضوعية: تتمثل في الإطار المفاهيمي إدارة المخاطر – الدور الحوكمي – إضافة قيمة اقتصادية – الأداء المالي للمصارف - ترشيد القرارات.

الحدود البشرية: تتمثل في : مدراء المراجعة الداخلية ونواب مدراء المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين والمحاسبين بالمصارف السودانية.

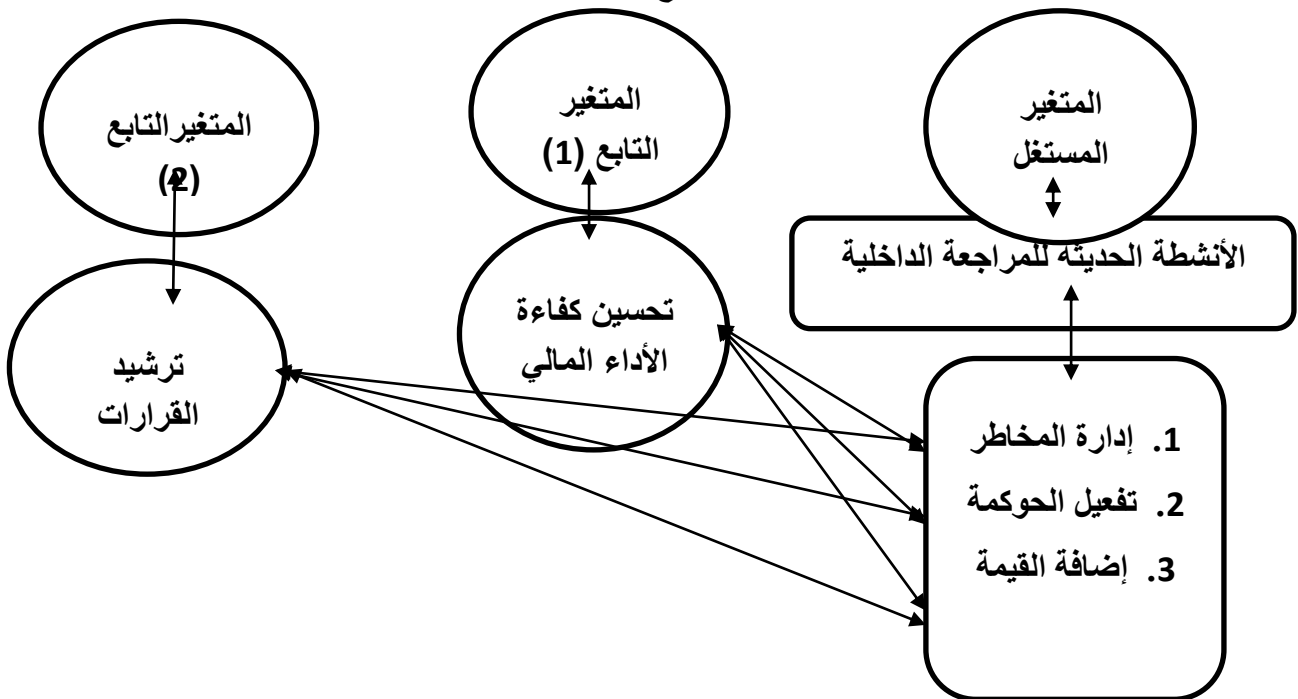
أدوات جمع البيانات:

مصادر أولية: الاستبيان.

مصادر ثانوية: المراجع والكتب والدوريات العلمية والرسائل الجامعية ومواقع الإنترنت.

نموذج الدراسة:

شكل (1)
نموذج الدراسة



المصدر: إعداد الباحث 2020م

هيكل البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، حيث اشتملت المقدمة على الإطار المنهجي والدراسات السابقة. تناول الفصل الأول الإطار المنهجي للمراجعة الداخلية، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: نشأة ومفهوم وأهداف وأهمية المراجعة الداخلية ، والمبحث الثاني: المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات ومعايير المراجعة ونشاط المراجعة، والمبحث الثالث: مجال عمل المراجعة الداخلية. وتناول الفصل الثاني الإطار المنهجي للأنشطة الحديثة للمراجعة، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: مفهوم وأنواع وأهمية وأهداف إدارة المخاطر، والمبحث الثاني: التطور التاريخي ودوافع ظهور حوكمة الشركات ومفهومها والأطراف المعنية بتركيبها ، والمبحث الثالث: مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة والدور الإستشاري والدور التوكيدي . تناول الفصل الثالث الإطار المنهجي للأداء المالي وترشيد القرارات، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: مفهوم الأداء المالي وتقييمه والعوامل المؤثرة عليه وأسس قياسه ، والمبحث الثاني: مفهوم وأهمية وأهداف ومؤشرات تقييم الأداء المالي في المصارف ، والمبحث الثالث: مفهوم وأهمية وأساليب إتخاذ القرارات. تناول الفصل الرابع الدراسة الميدانية، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية ، والمبحث الثاني: تحليل البيانات ، والمبحث الثالث: واختبار الفرضيات. والخاتمة اشتملت على النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة:

لقد وقف الباحث علي العديد من الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات عنوان الدراسة فبعضها ركزت علي الانشطة الحديثة للمراجعة الداخلية وعلاقتها بالأداء المالي وبينما ذهب الأخرى الي دراسة العلاقة بين الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية وترشيد القرارات فيميلي يعرض الباحث بعضاً من تلك الدراسات علي النحو التالي:

دراسة محمود 2000م⁽¹⁾:

تتمثل مشكلة الدراسة في كيفية الانتقال الفعال بدور المراجعة الداخلية من مجرد نشاط رقابي مالي إلى آفاق أوسع تتمثل في المساهمة الفعالة في دفع مختلف عمليات الوحدة الاقتصادية لتعظيم ما يتولد عنها من قيمة . تهدف الدراسة لوضع إطار عام لتطوير فاعلية دور المراجعة الداخلية من خلق القيمة منطلقاً من نتائج تقييم دور المنظمات المهنية , والباحثين , والممارسين العمليين التي سعت لتطوير دور المراجعة الداخلية لنشاط مضيف القيمة .

افترضت الدراسة تأثير قبول الإدارة للدور الجديد للمراجعة الداخلية بمدى ملائمة التطور في عملية المراجعة , ومهام وقدرات القائمين بتنفيذها للتطورات في تكنولوجيا المعلومات والتوسع في استخدام الحاسب وظهور مداخل إنتاجية وإدارية ومحاسبية جديدة .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن خلق نوع من الترابط بين فريق المراجعة وإدارة الوحدة الاقتصادية يؤدي إلى التفاعل المشترك لتطوير أداء سلسلة الأنشطة المكونة للعمليات الرئيسية للوحدة الاقتصادية مما ينعكس أثره إيجابياً على ما تحققه من قيمة مضافة .

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث بأنها تعتبر من الدراسات الأولى التي تنادي بتجديد مفهوم المراجعة الداخلية لتواكب التطور الاقتصادي العالمي.

دراسة: (2005) Liuet⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى تأكيد الجودة الشاملة في عملية المراجعة الداخلية، وأشخاص عوامل النجاح الرئيسية الإدارة المراجعة الداخلية وتطوير مقاييس جديدة لتقييم خدماتها وذلك بالتطبيق على تسع منشآت صناعية مختلفة في المملكة المتحدة حصلت على مزايا تنافسية ممتازة ساهمت في تكوينها الجودة المرتفعة لإدارة المراجعة الداخلية في هذه المنشآت، وتوصلت الدراسة إلى الاتفاق على مجموعة من العوامل

الضرورية لتحقيق الأداء الجيد لإدارة المراجعة الداخلية، تمثلت هذه العوامل في مكانة إدارة المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي للمنشآت، دور إدارة المراجعة الداخلية بالمنشأة حجم العمل بإدارة المراجعة الداخلية وقت إنجاز مهام المراجعة الداخلية (والقائم بتنفيذ أعمال المراجعة).

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها تحدثت عن موقع المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي للمنشآت حتى يتمكن من القيام بدوره لتحقيق الجودة الشاملة.

دراسة: (2006) William⁽³⁾:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور وظيفة المراجع في إضافة قيمة لمشروع من خلال تأكيدها، على عملية التقسيم الذاتي للمخاطر وأكدت الدراسة على أن توفير فريق من الأشخاص يركزون على التقييم الذاتي للمخاطر وزيادة الوعي بتأثير الموظفين في تحقيق الأهداف المرسومة للمشروع، من نتائج الدراسة أن نظام الرقابة الداخلي القوي يتطلب تحليل المخاطر المرتبطة بأنشطة المشروع ، وأن نظام الرقابة الداخلية يتأثر بمنهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر، وعند التخطيط للرقابة على المخاطر يجب أن يتم تقييم مستوى كل خطر ويحدد الرقابيات المناسبة لتحقيق المخاطر، وتحديد مستوى الخبرة المطلوبة لتنفيذ تلك الأنشطة. ومن توصيات الدراسة ضرورة الاهتمام بقسم المراجعة الداخلي، حيث أن وظيفة المراجع الداخلي لها أثر كبير في تخفيض معدل المخاطر إلى أدنى حدودها من خلال تحليل التقارير الصادرة منه والتي تعطي القدرة على التنبؤ وقياس وتحليل المخاطر.

1. محمود يوسف الكاشف ، نحو إطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، المجلد الأول ، العدد الرابع ، أكتوبر 2000م .

2- Liuet al,2005, **Develop procedures for Internal audit organizations in the UK**, Developing Internal Auditing Auditing procedures for organizations in the united

3- William R. Kinney Jr,2006AUDITING Risk Assessment and risk management processes, Auditing Risk management processes ,the institute of internal Auditors Research foundation.

وتختلف الدراسة عن دراسة الباحث بأن موضوع إدارة المخاطر نظام الرقابة الداخلي القوي يتطلب تحليل المخاطر المرتبطة بأنشطة المشروع ويعتبر من الأنشطة الحديثة التي يقوم بها المراجع الداخلي.

دراسة: (2007) Spira, Laura and page (1):

أجريت هذه الدراسة في بريطانيا وهدفت إلى توضيح التغيرات والتحولات التي حدثت في دور الرقابة الداخلية والمراجع الداخلي على ضوء تعزيز report Turnbull والتقارير التي سبقته في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا، وتوضيح الدور الحيوي والهام لمفهوم إدارة المخاطر واختبار إذا ما طبقت هذه التغيرات على أرض الواقع في المجال المهني، وأوضحت الدراسة أن موضوع إدارة المخاطر أصبح يشكل فراغاً مهنيًا يطمح المراجع الداخلي إلى ملأه، فيجعل وظيفة المراجع الداخلي أكثر مهنية وأصبح يتنافس على هذا الدور مع المراجع الخارجي بالإضافة إلى عمله التقليدي في مجالات اختبار الالتزام بالنظم والاختبار التحقيقي المستمر لنظام الرقابة الداخلي وتناولت الدراسة تطور الحاجة إلى وظيفة المراجع الداخلي عند تناول ما نص عليه تقرير لجنة كادبري Cadbury committee المنشور عام 1992م التي لم تضع توجيهه بإنشاء وظيفة المراجع الداخلي بالرغم من إشارتها إلى أن هذا يعتبر ضمن الممارسات الجيدة التي ترشح الحكومة في الشركات، وكذلك توصيتها بإنشاء لجنة المراجعة يعزز هذا المفهوم من خلال خط التقرير المباشر مع مجلس الإدارة أما لجنة هاميل Hampel committee فقد تناولت الإشارة إلى توجيهه بإنشاء وظيفة مراجع داخلي كسابقتها.

وتختلف الدراسة عن دراسة الباحث بأن موضوع إدارة المخاطر أصبح يشكل فراغاً مهنيًا يطمح المراجع الداخلي إلى ملأه ويعتبر من الأنشطة الحديثة التي يقوم بها المراجع الداخلي.

دراسة أحمد و سمير 2007م (2):

تتمثل مشكلة الدراسة في حجم الجهود المالية من قبل المنظمات واللجان والمعاهد العالمية والمحلية والباحثين بشأن إدارة المخاطر، وهل يقوم المدقق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية. تهدف الدراسة إلى قياس مدى قيام المدقق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية. افترضت الدراسة أن هنالك جهود مالية من قبل الباحثين، واللجان، والمنظمات، والمعاهد بشأن إدارة المخاطر وأن المدقق الداخلي يقوم بدوره في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن مفهوم إدارة المخاطر يتشابه إلى حد كبير مع مفهوم الرقابة الداخلية والأهداف الإستراتيجية وهذا يعني أن مفهوم إدارة المخاطر يتسع من نطاقه ليشمل الرقابة الداخلية التقليدية على المعاملات، والأصول، والعمليات. تختلف الدراسة مع دراسة الباحث في الهدف المتمثل في قياس مدى قيام المدقق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر باعتبار أن إدارة المخاطر إحدى الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية.

دراسة يوسف 2007م (1):

1- Spira, Laura and Michal, 2007 Risk management the reinvention of control and the changing of internal audit Risk management the reinvention of internal auditing : what are the essential building blocks for a successful full paradigm change international Journal of Auditing , pp 55- 197

2. أحمد حلمي جمعة، سمير البرغوثي، دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، دراسة ميدانية، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد الثاني، 2007م.

تتلخص مشكلة البحث في الحاجة لتقييم مدى تطور التدقيق الداخلي في شركات المساهمة العامة استناداً إلى التطورات التي تحدث في هذا المجال سواء على الصعيد الأكاديمي أو على الصعيد المهني على مستوى العالم من حيث إتباعها لمعايير واضحة في مجال التدقيق الداخلي، ووجود أهداف ورؤيا محددة يمكن على أساسها القيام بتدقيق الأداء المالي والإداري لهذه الشركات ، ومدى قيام وحدات التدقيق الداخلي بالمهام المنوط بها في ضبط الأداء الإداري والمالي، مما يجعلنا أمام تساؤلات هامة تتعلق بالمهنة ودورها في المجتمع . تهدف الدراسة إلى التعرف على أهمية التدقيق الداخلي في تقييم كفاءة وفاعلية الإدارة كمدخل لتوسيع الشفافية ، والمسؤولية ، والمحاسبة ، والإفصاح ، وتقييم أداء الإدارة ودور ذلك في ضبط الأداء الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة .

افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي ، وبين ضبط الأداء المالي والإداري بشركات المساهمة العامة .

توصلت الدراسة إلى ضرورة أن تقوم مجالس إدارة الشركات بتشكيل لجان التدقيق من مجموعة من الأعضاء أحدهم على الأقل لديه علم ودراية معمقة بشئون التدقيق والمحاسبة حيث أن وجود لجنة التدقيق يدعم حيادية واستقلالية المدقق الداخلي ، وضرورة أن تقوم لجنة التدقيق بمناقشة وتقييم خطط التدقيق الداخلي ، وكذلك أن تقوم لجنة التدقيق بدراسة ومناقشة موازنة وحدة التدقيق الداخلي.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث لأنها تناولت دور وظيفة التدقيق الداخلي (المراجع الداخلي) في ضبط الأداء المالي .

دراسة الرفاعي 2008م(2):

تتمثل المشكلة في دراسة العلاقة بين جودة أنشطة المراجعة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة السعودية في محاولة للتعرف على مدى وجود هذه العلاقة وما هو شكلها وأكثر العوامل تأثيراً عليها. تهدف الدراسة في تحديد العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح كمتغير تابع ومستوى جودة أنشطة المراجعة الداخلية في شركات المساهمة السعودية كمتغير مستقل ، ودراسة العلاقة بين العوامل المؤثرة على مستوى جودة أنشطة المراجعة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح وتحديد شكل العلاقة. افترضت الدراسة أن توجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين إدارة الأرباح كما يعكسها التغير في نسبة ميلر ونسبة المراجعين الداخليين الحاصلين على شهادات مهنية بقسم المراجعة الداخلية. توصلت الدراسة إلى أن توجد علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين جودة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية .

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث بأنها تتحدث عن جودة أنشطة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح حيث أوصت بإجراء العديد من البحوث لتفعيل هذه الأنشطة الخاصة بالمراجعة الداخلية .

دراسة أسامة 2008م(3):

تتلخص مشكلة الدراسة في تحديد نطاق وأهداف عمل المراجع الداخلي وموقعه التنظيمي المناسب للاضطلاع بدورها المناسب في الحوكمة و تقويم الدور الذي تؤديه أقسام المراجعة الداخلية الحالية في الشركات المساهمة. تهدف الدراسة إلى تقويم الدور الحالي للمراجعين الداخليين في الشركات السعودية، يتضمن هذا الهدف تقويم نطاق العمل والتأهيل العلمي والعملي للمراجعين الداخليين في شركات المساهمة ومدى تناسبها مع المهام التي يجب أن يقوموا بتنفيذها لمواجهة متطلبات الحوكمة

1. يوسف سعيد يوسف المدلل ، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري ، دراسة تطبيقية علي الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، فلسطين ، غزة ، الجامعة الإسلامية ، عمادة الدراسات العليا ،كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل ، رسالة ماجستير ، منشورة 2007م

2. الرفاعي إبراهيم مبارك ، أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ، دراسة تطبيقية على البيئة السعودية ، جامعة الملك سعود ، قسم المحاسبة ، ورقة بحثية ، منشورة ، 2008م

3- أسامة بن فهد الحيزان ، تطوير أداء المراجعة الداخلية لمواجهة الحوكمة، المملكة العربية السعودية ،جامعة الملك سعود ،كلية إدارة الأعمال ، قسم المحاسبة ، ورقة بحثية ، منشورة ، 2008م

افترضت الدراسة إن نطاق عمل المراجعين الداخليين بالشركات المساهمة السعودية يتفق مع نطاق عمل المراجعين الداخليين المناسب لتطبيق الحوكمة في هذه الشركات. وأن التأهيل العلمي والعملية للمراجعين الداخليين بالشركات المساهمة السعودية يتناسب مع تأهيل للمراجعين الداخليين الملائم لتطبيق الحوكمة في هذه الشركات

توصلت الدراسة ألي إن تحديد المستوى التنظيمي للمراجع الداخلي يتوقف على قيمة الخدمات التي سوف تحصل عليها الإدارة العليا، لذلك يجب على المراجع الداخلي أن يكون مسؤولاً عن قراراته. ولذا يجب أن يكون قسم المراجعة الداخلية في نفس المستوى الإداري للإدارات التنفيذية الأخرى حتى يستطيع أداء أعمال الفحص والتفويض لأعمالهم دون خوف أو حرج ولكي يتحقق ذلك يجب أن يكون قسم المراجعة الداخلية تابعاً لأعلى مستوى إداري داخل الشركة وأن تقدم تقارير المراجعة الداخلية.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث بأنها تناولت تطوير أداء المراجعة الداخلية لمواجهة متطلبات الحوكمة وهي المتغير المستغل.

دراسة (Beeide, sarens, 2008):⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى توضيح دور المراجعين الداخليين في عملية إدارة المخاطر و إجراء مقارنة بين فهم المراجعين الداخليين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا لدورهم في عملية إدارة المخاطر، وتوصلت الدراسة في حالة بلجيكا أن المراجعين الداخليين يركزون على اهتمامهم على تصحيح أي عيوب في نظام إدارة المخاطر الخاص بشركاتهم ويلعبون دوراً محورياً في نشر الوعي والإدراك وصياغة نظام ملائم لإدارة المخاطر في شركاتهم أما في الحالة الأمريكية فقد كانت التقديرات الموضوعية للمراجعين الداخليين و آراءهم بخصوص إدارة المخاطر جزءاً جوهرياً من متطلبات النظرة الحديثة عن المراجعين الداخليين.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث بأنها تناولت تطوير أداء المراجعة الداخلية و نشر الوعي والإدراك وصياغة نظام ملائم لإدارة المخاطر.

دراسة حسام (2009م)⁽²⁾:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن الإدارة الحالية في حاجة ماسة إلى جهة مستقلة عن أقسامها الأخرى، تقوم بمتابعة تطبيق وتقويم الجودة الشاملة في أنشطة الشركة، وأن المراجعة الداخلية هي الجهة المخولة للقيام بذلك. إلا أن ذلك يتطلب تطويرها، وتحديث وظائفها وأهدافها وفقاً لمبادئ الجودة الشاملة.

وتهدف الدراسة ألي التعرف على العلاقات التأثيرية لدور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.

افترضت الدراسة لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية حول دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية وأيضا لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة المراجعة الداخلية و تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.

توصلت الدراسة إلي أن هنالك دوراً ملموساً لوظيفة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية في الشركات وأن توفر الفهم الكافي لأهداف الشركة لدى المراجع الداخلي، من خلال المعرفة والخبرة في

1- gnace , De Beelde and Gerrit , sarens,2008, Internal auditors , perption about their role in risk management – Acomparisn det ween us and Belgian com panies, Internal auditors perception about their rolein risk manag ement – Acomparisn between us and Belgian companiesmanagerial Auditing Journal PA- 63- 80.

2 - حسام سعيد أبو وطفة ، دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية ،دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ،فلسطين ، غزة ،الجامعة الإسلامية ،كلية التجارة ،قسم المحاسبة والتمويل ،رسالة ماجستير ،منشورة ،2009م



المنظومة
ALMANDUMAH

العنوان:	الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين كفاءة الأداء المالي وترشيد القرارات: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية
المؤلف الرئيسي:	الشيخ، مصطفى محمد أحمد محجوب
مؤلفين آخرين:	إبراهيم، الهادي آدم محمد(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2020
موقع:	الخرطوم
الصفحات:	1 - 244
رقم MD:	1137787
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة دكتوراه

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة. هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة الإلكترونية فقط، ويمنع النسخ أو التوزيع أو النشر بأي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الإلكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.



المنظومة
الدولة
ALMANDUMAH
قواعد المعلومات:

مواضيع: القطاع المصرفي، المصارف السودانية، الأداء المالي، المراجعة الداخلية
للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب أسلوب الإستشهاد المطلوب:
<http://search.mandumah.com/Record/1137787>

إسلوب APA

الشيخ، مصطفى محمد أحمد محجوب، و إبراهيم، الهادي آدم محمد. (2020). الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين كفاءة الأداء المالي وترشيد القرارات: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1137787>

إسلوب MLA

الشيخ، مصطفى محمد أحمد محجوب، و الهادي آدم محمد إبراهيم. "الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين كفاءة الأداء المالي وترشيد القرارات: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية" رسالة دكتوراه. جامعة النيلين، الخرطوم، 2020. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1137787>

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.

هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

الفصل الأول
الإطار النظري للمراجعة الداخلية
يتناول الباحث في هذا الفصل الإطار المنهجي للمراجعة الداخلية وذلك من خلال
المباحث الآتية:
المبحث الأول: نشأة ومفهوم وأهمية المراجعة الداخلية .

1 أسعد جاسم خضير الكروي، إدارة الجودة الشاملة ودورها في تطوير الأداء المالي الواقع والمعوقات، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الإدارة الإقتصادية، جامعة بغداد، المجلد 24، العدد 108، 2018م، ص ص 75 - 105.

المبحث الثاني: المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات ومعايير المراجعة ونشاط المراجعة.

المبحث الثالث: مجال عمل المراجعة الداخلية .

المبحث الأول

نشأة ومفهوم وأهمية المراجعة الداخلية

أولاً: نشأة المراجعة الداخلية:

إن إصطلاح الرقابة الداخلية كان يستخدم لوقت قريب كمرادف لإصطلاح الضبط الداخلي ويقصد بالضبط الداخلي والرقابة الداخلية، الإجراءات والطرق المستخدمة في المنشأة للمحافظة على دقة السجلات، وعُرف الضبط الداخلي بأنه: المراجعة الداخلية المستمرة بواسطة أشخاص من داخل المنشأة، إذ أن عمل كل موظف يراجع بواسطة عدد آخر من الموظفين، وأن المراجعة الداخلية أو الضبط الداخلي نظام خاص بتوزيع العمل والإختصاصات والمسؤوليات بين موظفي المنشأة في الأقسام المختلفة⁽¹⁾.

وتعتبر المراجعة الداخلية جزءاً من مجموعة إجراءات الرقابة الداخلية وأداة مهمة من أدواتها لعمال الوظيفة الإدارية والتي تمثل بؤرة النظام الرقابي للمنشأة، فبعد وضع أنظمة الرقابة الداخلية والإجراءات والواجبات باعها لابد من أداة فعالة لتقييم هذه الأنظمة ومدى فاعليتها في تحقيق أهدافها عن طريق التأكد من أن التنفيذ يتم وفقاً لما هو وارد باللوائح والتعليمات⁽²⁾.

نشأت المراجعة الداخلية بناءً على إحتياجات الإدارة لإحكام عملية الرقابة علي المستويات التنفيذية فهي أداة مستقلة تعمل من داخل منشأة للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة عن طريق مراجعة العمليات المحاسبية والمالية والتشغيلية الأخرى، وإن ظهور المنشآت الكبيرة أدى إلى التقدم الاقتصادي وأصبح من الصعب ضبط ورقابة المنشأة مما أدى إلى زيادة أهمية وجود المراجعة الداخلية، وينظر للمراجع الداخلي بأنه من يتتبع أخطاء العاملين داخل المنشأة وكان يطلق عليه مدقق الأرقام، حيث كانت الوظيفة الأساسية للمراجعة الداخلية أقرب للحماية، فالأشخاص الذين تراجع أعمالهم أطلقوا على المراجع الداخلي لفظ جاسوس الإدارة وعين الإدارة حيث كان المراجع في خدمة إدارة المنشأة⁽³⁾.

كانت المراجعة الداخلية تمارس كوظيفة داخل التنظيمات المختلفة لعدة قرون إلا أن الاعتراف بها كمهنة حديثة قد بدأ في الانتشار خلال الخمسين سنة الماضية، وأدى الاهتمام بالمراجعة الداخلية كمهنة إلى إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941م، حيث يهتم هذا المعهد بوضع معايير لمهنة

1- صفاء أحمد محمد العاني، دور لجان التدقيق في تعزيز أداء واستقلالية المدقق الداخلي، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 54، 2005م، ص 72.

2- فتحي رزق السوافيري، أحمد عبدالمالك محمد، أسس في الرقابة والمراجعة الداخلية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م، ص 34.

3- عبد الفتاح الصحن آخرون، أسس المراجعة - الأسس العلمية والعملية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م، ص 38.

المراجعة الداخلية وعقد امتحانات تأهيلية يمنح من يجتاها شهادة بكونه مراجع داخلي معتمد، ويقوم المعهد بعقد العديد من المؤتمرات.

أيضاً الندوات والبرامج التدريبية وبرامج التعليم المستمر في أنحاء العالم ولقد أدت تلك الجهود التي يقوم بها معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة وفروعه في الدول المختلفة إلى زيادة أعضاء المعهد إلى ما يزيد عن ثلاثين ألف عضواً

وتتمتع مهنة المراجعة الداخلية بإحترام وثقة كل من الجهات الحكومية والتنظيمات المختلفة لما تقدمه من فحص وتقييم موضوعي لأنشطة تلك الجهات والتنظيمات.

بعد الإعراف بالمراجعة الداخلية كمهنة وإنشاء معهد المراجعين الداخليين عام 1941م في الولايات المتحدة الأمريكية وتطور المنشآت أصبح إلزاماً وضرورياً تطوير مفهوم المراجعة الداخلية وتوسيع نطاقها. يتضح للباحث أن المراجعة الداخلية نشأت في الثلاثينات من القرن الماضي بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيف عبء المراجعة الخارجية عليها، حيث كانت التشريعات تلزم المؤسسات التي تتعامل في الأسواق المالية بإخضاع حساباتها إلى فحص ومراجعة خارجية، وأن دور المراجعة الداخلية لم تحظى بالإهتمام اللازم في بداية الأمر، إلا أن أنتظم المراجعين الداخليين في شكل تنظيم موحد في نيويورك عام 1941م وكونوا مايسمى بمعهد المراجعين الداخليين الأمريكيين، الذي عمل منذ إنشائه على تطوير المراجعة الداخلية وتنظيمها، وقد نشأ الطلب عليها نتيجة الحاجة لوجود وسيلة تحقق مستقلة تساعد في الحد من حالات الفشل والإفلاس المالي، وعمليات الغش والإحتيال والأخطاء وإكتشافها فور وقوعها.

ثانياً: مفهوم المراجعة الداخلية:

تعتبر المراجعة الداخلية عنصراً هاماً من عناصر الرقابة الداخلية، وهي عبارة عن نشاط مستقل يقوم به متخصص داخل المنشأة وأيضاً وسيلة فعالة تهدف إلى مساعدة الإدارة في التحقق من تنفيذ السياسات الإدارية التي تكفل الحماية للأصول وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية الهادفة للحصول على أكبر كفاية إنتاجية⁽¹⁾.

قد تدرجت المراجعة الداخلية في دورها من القيام بالمراجعة المالية لتشمل أيضاً العمليات السائدة في المنشأة ثم أخذت تناقش المشاكل التي تواجهها عند القيام بهذه المراجعة مما ساعد على ظهور المبادئ الأساسية ومستويات الأداء الفني، وقد أدى ذلك بالمراجعين إلى تكوين أول منظمة مهنية لهم، وهي (مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1941م)⁽²⁾.

يتفق بعض الكتاب في تعريفهم للمراجعة الداخلية مع الذي أصدره مجمع المراجعين الداخليين بأمريكا "المراجعة الداخلية بأنها نشاط مستقل للتقييم داخل المشروع لخدمة الإدارة ويعمل على مراجعة النواحي المحاسبية والمالية والأعمال الأخرى. كما أنها رقابة إدارية تقوم بقياس وتقييم الوسائل الأخرى للرقابة"⁽³⁾.

من ناحية أخرى يعرف مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز المراجعة الداخلية على أنها مراجعة للأعمال والسجلات تتم داخل المشروع بصفة مستمرة، وبواسطة موظفين يختصون لهذا الغرض وقد شمل نشاط المراجعة الداخلية خاصة في بعض المشروعات الكبيرة على أمور لا تتعلق مباشرة بالنواحي المحاسبية⁽⁴⁾، كما نجد أن مفهوم المراجعة الداخلية عند كتاب المحاسبة تنقسم إلى قسمين:

أ. المراجعة الداخلية التابعة (المراجعة الذاتية): هي التي تقوم بمراجعة الأعمال الحسابية المختلفة التي تدور داخل المؤسسة أو المنشأة أو الوزارة في تعاون تام بين المحاسبين الذين يقومون بإعداد الأعمال المختلفة ويخرج العمل

1- محمد محمود خيرى، اتجاهات التطور في المراجعة الداخلية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 1، 1981م، ص 23.

2- عباس الشافعي حسن، تصميم أنظمة المراقبة الداخلية، القاهرة: مكتبة عين شمس، دت، ص 148.

3- محمد محمد الجزار، المراقبة الداخلية - دراسة وسائل تحقيق الرقابة الوقائية وربط الكفاية الإنتاجية، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1974م ص 256.

4- محمود شوقي عطا الله، دراسات وبحوث في المراجعة، القاهرة: دار النهضة العربية، 1978م، ص 13.

التنفيذي بإسم الإدارة المالية التي تجهز العمل وتراجع ثم تضعه موضع التنفيذ مثل هذا النوع يطلق عليه أيضا الرقابة الذاتية وأحيانا ضبط داخلي، بمعنى أن القسم الحسابي يؤدي العمل ويراجعه بنفسه دون تدخل من أحد.

ب. المراجعة الداخلية المستقلة: هي المراجعة الداخلية المستقلة تماما عن الإدارة المالية وعن أي إدارة أخرى داخل المصلحة أو المنشأة والتي تقوم بمهمة مراجعة الأعمال بعد تنفيذها سواء كانت أعمال حسابية أو مالية أو إدارية وتستوثق من أن كل الأعمال التي نفذت وفق السياسات والقرارات الإدارية واللوائح المنظمة للعمل داخل المؤسسة لترفع في شأنها تقارير دورية لمدير المنشأة مبديا ملاحظاته مشيرا إلى أي أخطاء أو إنحراف عن ما هو مرسوم لسير العمل في المنشأة⁽¹⁾.

مما سبق يتضح أن المراجعة الداخلية المستقلة لا تتبع لأي إدارة أو قسم داخل المنشأة وترفع تقاريرها إلى الرئيس الأعلى في المنشأة.

من خلال كل هذه التعريفات للمراجعة الداخلية نتوصل إلى أن المراجعة عملية منهجية منظمة تتضمن مجموعة من الإجراءات المتتابعة والمخططة جيدا يحكمها إطار نظري ثابت في مجموعة من الأهداف والمعايير المتفق عليها، أما جمع الأدلة والقرائن بشكل موضوعي فأنها تبين طبيعة أو جوهر عملية المراجعة لأن جمع الأدلة والقرائن بصفة خاصة لا تتأثر أو تخضع لأهواء جامعيها أو تكون عرضة لتحيزهم.

هي عملية التحقق من صحة مزاعم شخص ما، ولأداء دوره بكفاءة وفعالية تعتمد على قواعد ومعايير منطقية وثابتة تحدد المقصود به، وكما جاء في تعريف المراجعة على لسان جمعية المحاسبة الأمريكية، إن المراجعة عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي يتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق⁽²⁾.

عرفت المراجعة الداخلية بأنها، وظيفة تقييمية مستقلة، يتم إنشاءها داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطتها المختلفة، وذلك بغرض مساعدة المسؤولين داخلها في القيام بمسؤولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية وذلك عن طريق توفير التحليل، والتقييم، والتوصيات، والمشورة، والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تتم مراجعتها⁽³⁾.

عرفت بأنها، نشاطي هدف إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية وغيرها لخدمة الإدارة بالإضافة إلى القيام بالرقابة الإدارية والخاصة بقياس وتقييم فعالية الأدوات الرقابية المستخدمة.

عرفت بأنها، أداة مستقلة من داخل المشروع للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة عن طريق مراجعة عملياته.

عرفت بأنها نشاط توكيدي وإستشاري مستقل وموضوعي صمم لإثراء وتطوير عمليات الإدارة وذلك بمساعدتها لإنجاز أهدافها بطريقة منهجية منظمة لتقييم وتطوير فعالية إدارة مخاطرها وضوابطها والإجراءات المؤسسية⁽⁴⁾.

عرفت بأنها، عملية منظمة وموضوعية تتضمن تجميع وتقويم أدلة المراجعة ذات الصلة بالبيانات المحاسبية المثبتة بالفاتر والسجلات⁽⁵⁾.

1- عبد السميع الدسوقي، دراسات وبحوث في المراجعة، القاهرة: دار النهضة العربية، 1992م، ص9.

2- أشرف إبراهيم أحمد علي، تقويم أساليب المراجعة في المؤسسات المالية - بنك التضامن الإسلامي، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية، 1997م، صص 7-8.

3- داوود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر، 2007م، ص23.

4- مصطفى نجم البشاري، أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان، الخرطوم: قاعة الصداقة، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان، 2008م، ص7.

5- إيهاب إبراهيم نظمي، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال - حداثه وتطور، عمان: مكتبة المجتمع العربي، 2009م، ص21.

عرفت بأنها، عمليات تتأثر بمجلس إدارة المنشأة، يتم تصميمها لتعطي تأكيداً معقولاً حول تحقيق المنشأة لأهدافها في مدى كفاءة العمليات وفعاليتها والإعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.

عرفت بأنها، وظيفة تابعة لإدارة المنشأة تعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية والمحاسبية، لتقييم مدى تمثيلاً لنظام معلومات تطلبه الإدارة أو العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاءة الإنتاجية القصوى. عرفت بأنها، نشاط تقييمي محايد يتم داخل المنشأة بقصد مراجعة العمليات المحاسبية والمالية كأساس لتقديم خدمات وقائية للإدارة⁽¹⁾.

هي نوع من أنواع الرقابة التي تعمل على قياس وتقييم فعالية أنواع الرقابة الأخر وتهتم بالعمليات ذات الطبيعة المالية والمحاسبية⁽²⁾.

تعتبر المراجعة الداخلية من الوسائل الهامة لإدارة المنشأة للتأكد والتحقق من التزام الوحدات الإدارية فيها بالسياسات المالية والإدارية والتشريعات والأنظمة والسياسات العامة المتبعة فيها⁽³⁾.

يستطيع الباحث تعريف المراجعة الداخلية بأنها، وظيفة تقييمية مستقلة، موضوعية، توكيدية، وإستشارية، يتم إنشاؤها داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطتها بهدف زيادة قيمة وتحسين عمليات المنشأة ومساعدة جميع أفراد المنشأة بما في ذلك الإدارة والعاملين مما يساعدها على تحقيق أهدافها.

يستنتج الباحث من تعريفات المراجعة الداخلية بأنها:

أ. وظيفة تنشأ داخل المنشأة ويلزم تحديد شخص مسئول عنها يحدد موقعه في الهيكل التنظيمي بالمنشأة يسمى "المراجع الداخلي".

ب. عملية منظمة تتكون من مجموعة من الخطوات تبدأ بالتكليف وتنتهي بالتقرير مروراً بالتخطيط والتنفيذ.

ج. نشاط مطلوب بغض النظر عن حجم المنشأة، وتزداد أهميتها مع كبر حجم المنشأة.

د. تعتبر أحد الوظائف التي تمارس داخل المنشأة حيث يخصص لها إدارة مستقلة من إدارتها.

هـ. نشاط يتم بصفة دورية ومنظمة وليس نشاط يتم حسب الحاجة إليه.

و. خدمة الإدارة عن طريق إمدادها بالمعلومات لتساعدها في اتخاذ القرارات الملائمة.

ز. تقديم الخدمات الإستشارية للإدارة، وتعتبر ركن أساسي من أركان أنظمة الرقابة الداخلية.

ح. التأكد من أن الإجراءات الموضوعية بواسطة نظام الرقابة الداخلية قد تم الإلتزام بها علاوة على تقويمها من حيث دقتها وكفائتها.

ي. إضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها وتحقيق أهدافها.

ثالثاً: أهمية المراجعة الداخلية:

تتمثل أهمية المراجعة الداخلية في الآتي:

1. الإدارة: تصمم المراجعة الداخلية أصلاً داخل المنشأة لضمان حسن سير العمل، للتأكد من سلامة الأصول والمحافظة عليها من الإهمال والضياع أو الإسراف أو الإختلاس، كما أنها تصمم لزيادة الكفاءة الإنتاجية في جميع المجالات⁽⁴⁾.

1- شاهر فلاح العرود، طلال حمدون شكر، جودة تكنولوجيا المعلومات وأثرها في كفاءة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الأردنية، المجلد 5، العدد 4، 2009م، ص 478.

2- أيمن محمد الشنطي، أثر نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، المجلد 21، العدد 1، 2013م، ص 110.

3- ياسر سعيد محمود الورداني، دور المراجعة على أساس المخاطر في تحسين جودة المراجعة الداخلية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2014م، ص 118.

4- نادر شعبان إبراهيم، المراجعة الداخلية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م، ص 17.

2. المراجع الخارجي: تعتبر المراجعة الداخلية من الأمور الهامة بالنسبة للمراجع الخارجي، وهو يعتمد عليها في تقديم تقريره الفني المستقل عن القوائم المالية للشركة، ونتيجة لكبر حجم الشركات وتعدد عملياتها وتعقدها، والضغوط التي يتعرض لها المراجع الخارجي كل ذلك أدى إلى تخفيض الأتعاب بسبب المنافسة والتي تدفعه إلى تخفيض تكلفة عملية المراجعة بزيادة الاعتماد على عمل المراجعين الداخليين بالمنشأة⁽¹⁾.
3. تساعد كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولجان المراجعة في القيام بمسؤولياتهم من خلال تزويدهم بالمعلومات التفصيلية التي يحتاجون إليها من واقع التقرير الذي تعدوه النصحو المشورة التي تقدمها إليهم⁽²⁾.
4. تساعد الإدارة التنفيذية في تطبيق الحوكمة من خلال تأكيدها على الالتزام بالتشريعات والقوانين⁽³⁾.
5. تساعد في دعم الهيكل الرقابي للمنشأة، ورفع كفاءة التشغيل، والتحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات المحاسبية والإدارية والإدارة التنفيذية، وكذلك التحقق من توافق النتائج معاً لأهداف وتقييم نظام الرقابة والتأكد من فعاليتها وتطبيقه.

يتضح للباحث أن المراجعة الداخلية قد إزدادت أهميتها وفعاليتها بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت نشاطاً تقويمياً لكافة الأنشطة في المنشأة، وهدفها النهائي هو تقديم تقرير إلى أصحاب المنشأة متضمناً رأيها ولا تقتصر الاستفادة من مراجعة حسابات المنشأة وما يترتب عليها من اعتماد لقوائمها المالية لأصحاب المنشأة وإنما تمتد الاستفادة لتشمل جهات كثيرة تهمها أمور المنشأة ونتيجة نشاطه ومركزه المالي وعوامل نجاحه وتقييم إدارات هوأجهزته، وتعود أهميتها أيضاً نتيجة للخدمات التي تقدمها للإدارة في مختلف المجالات، فهي تساعد في تقييم وتحسين فعالية عملية إدارة المخاطر والرقابة الحوكمة.

كما يستنتج للباحث بأن أهمية المراجعة الداخلية تتضح من خلال:

- أ. تعتبر إدارة المنشأة مسئولة مسؤولية كاملة عن تصميم وتشغيل هيكل رقابة داخلية فعالة لأغراض منع وإكتشاف التحريفات الجوهرية، ومن ثم ضمان إعداد قوائم مالية موثوق فيها وضمنان الإلتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة وتعتبر المراجعة الداخلية جزءاً أساسياً في نجاح هذا الهيكل وضمنان تحقيقه لأهدافه.
- ب. نتيجة للأزمات المالية الأخيرة وما تبع هذه الأزمات من نتائج إقتصادية انعكست على مستخدمي القوائم المالية في فقدانهم للثقة ومصادقية المعلومات المحاسبية على دور المراجع الداخلي، فلم يعد يقتصر دور المراجعة الداخلية على خدمات التأكيد بل أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الإدارة من خلال قيامها بالعديد من الأعمال الإدارية كتقييم أداء العاملين بالمنشأة، ومد الإدارة بالمعلومات المناسبة الصحيحة عن المخاطر التي يمكن أن تواجهها الإدارة.

العوامل التي أدت إلى زيادة أهمية المراجعة الداخلية تتمثل في:

- أ. كبر حجم المشروعات وتعقيد عملياتها: ظهور شركات المساهمة وكبر حجمها، وإنفصال الملكية عن الإدارة أدى إلى عدم قدرة الإدارة على الإلمام باحتياجات المشروعات، مما إستوجب إستخدام نظم الرقابة الداخلية، ولكي تطمئن الإدارة على سلامتها، لا بد من وجود المراجعة الداخلية التي تعمل على تقييم كفاءة نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها⁽⁴⁾.

1- أسامة على ميلادأبوروي، دور المراجعة الداخلية في تدعيم حوكمة الشركات، المجلة العلمية للبحوث والدارسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد 2011، 4م، ص 46.

2- محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م، ص 201.

3- محمد سمير الصبان، آخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية - مدخل نظري تطبيقي، الإسكندرية: الدار الجامعية، 1996م، ص 103.

4- مسعود عبدالحفيظ البديري، المعايير التي تحكم أداء المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية بمدينة بنغازي، طرابلس: الدار الأكاديمية للطباعة والنشر، 2005م، ص 531.

- ب. ظهور المنشآت ذات الفروع المنتشرة جغرافيا نتيجة لتعدد الفروع وتباعدها عن المركز الرئيسي أدى ذلك إلى ضرورة وجود المراجعة الداخلية بهدف ضمان سير العمل، ويتم ذلك بإرسال المراجع المتجول إلى لك الفروع لمراجعة أعمالها ومتابعة التزام العاملين بالسياسات الإدارية وإقتراح التعديلات الضرورية(1).
- ج. حاجة الإدارة العليا المتزايدة إلى التقارير الدورية الدقيقة: تحتاج الإدارة بصفة دورية ومستمرة إلى بيانات ومعلومات إدارية ومحاسبية دقيقة، وذلك لمساعدته في عمليات التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات المناسبة ، ويتطلب ذلك وجود المراجعة الداخلية لكي تتأكد الإدارة من خلالها من دقة وصحة المعلومات والتقارير التي تحتاجها(2).
- د. التحول إلى المراجعة الإختبارية: نتيجة لكبر حجم المشروعات وتعدد عملياتها لا يستطيع المراجع الخارجي القيام بمراجعة كافة العمليات ولكنه يتحول إلى المراجعة الإختبارية وهي مراجعة عينة تمثل مجتمع العمليات، ولذلك لا بد من توافر نظام رقابة داخلية فعال والتي تعتبر المراجعة الداخلية أهم ركائزه(3).
- هـ. مفهوم السيطرة على الشركة: تعني قيام مجلس الإدارة بالإلمام بكل الأمور بالمنشأة والقدرة على إدارتها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المخطط لها وتجاوز المخاطر التي يمكن التعرض لها نتيجة بيئة الأعمال المتغيرة(4).
- و. زيادة حالات فشل وإفلاس المنشآت: من الأسباب التي أدت إلى زيادة حالات الفشل والإفلاس في المنشآت في الولايات المتحدة خلال فترة الأربعينيات من القرن الماضي ضعف الأداء الرقابي نتيجة لقصور في إستقلالية مجلس الإدارة، أو إنخفاض في جودة أداء لجان المراجعة أو غياب المراجعة الداخلية فيها، مما أدى إلى الاعتراف بها وإعتبارها مهنة مستقلة لها مقوماتها التي تمكنها من تحقيق الغرض المطلوب منها(5).
- يتضح للباحث نتيجة لأهمية المراجعة الداخلية كأداة للرقابة الداخلية، إتجهت إدارة المنشآت إلي تطوير هذه الأداة الرقابية وأصبحت تعرف بالمراجعة الداخلية الحديثة، وهي أداة للرقابة الداخلية الشاملة المالية والنوعية على كافة أقسام وعمليات المنشأة، ومتطورة تغطي نظم فرعية لمراجعات داخلية مثل، مراجعة الأداء ، مراجعة الكفاءة، المراجعة البيئية، والمراجعة التشغيلية، وهي تنظم بمعرفة إدارة المنشأة ولخدمتها فقط.
- يتضح مما سبق بأن الباحث يستطيع إضافة العوامل التالية:
- أ. ظهور المنشآت المالية كالمصارف والتأمين.
 - ب. قصور إستقلال المراجع الداخلي وفق المفهوم الإستقلال المرتبطة بعملية المراجعة الخارجية.
 - ج. التقدم العلمي الكبير في مجال إستخدام الحاسب الآلي.
 - د. نقص عدد وخبرة المراجعين الداخليين في مواجهة زيادة الطلب على خدمات المراجعة الداخلية.
 - هـ. إصدار المواصفات القياسية للجودة العالمية.
 - و. ظهور وانتشار مدخل إدارة الجودة الشاملة.
 - ز. إزدیاد عدد المستفيدين من الجهات الخارجية للمنشأة وللمعلومات المطلوب توزيعها على أصحاب المصالح.
- رابعاً: أهداف المراجعة الداخلية:**

1- عارف عبدالله عبد الكريم، أثر التطورات المعاصرة في بيئة المراجعة على سلوك المراجعين عند تقدير أتعاب المراجعة في جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 2، 2003م، صص 20- 21.

2- عبدالوهاب نصر علي، المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر -مدخل علمي لمواجهة أزمة دبي في ضوء تجارب الدول الأخرى، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2011م ص 382.

3- حسين أحمد حدوح، دور لجنة المراجعة في تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية التجارة، جامعة دمشق، العدد 1، 2008م، ص 269.

4- محمد حسني عبد الجليل صبيحي، التعاقد الخارجي بالمراجعة الداخلية أحد الاتجاهات الحديثة في المراجعة، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد 23، العدد 1، 2000م، ص 222.

5- تهناني أبو القاسم أحمد، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية في شركات المساهمة – دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2007م، ص 46.

يمكن أن تتركز هذه الأهداف في هدفين رئيسيين هما:

1. الحماية: القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعة مسبقا لكل من سياسات المنشأة، ومراجعة الأحداث والوقائع الماضية للتحقق من الإجراءات المحاسبية ونظم الضبط الداخلي وسجلات المنشأة وقيمتها وأنشطة التشغيل⁽¹⁾.
2. البناء: يتحقق من خلال تقديم التوصيات وإقتراح الحلول نتيجة لما قام به من فحص وإكتشاف الأخطاء، ومنها تقديم الخدمات الإستشارية لتلبية حاجات الإدارة كما تتمثل أهداف المراجعة الداخلية في⁽²⁾:

1. فحص وتقييم قوة وكفاءة نظم الرقابة المحاسبية والمالية ونواحي تشغيل المنشأة.
2. الحكم على إمكانية الإعتماد على البيانات المحاسبية والمالية داخل المنشأة.
3. تقييم الأداء التنظيمي من حيث الكفاءة والفاعلية.
4. تقييم الخطط والإجراءات والسياسات والتأكد من الإلتزام بدقة تنفيذها⁽³⁾.
5. التأكد من وجود حماية لأصول المنشأة والعمل على صيانتها.
6. تزويد الإدارة بتأكيد معقول عن مدى إستخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة وفاعلية.
7. تزويد الإدارة بتأكيد معقول بأن العمليات والبرامج تنفذ كما هو مخطط لها وأن نتائج العمليات تتطابق معا لمعايير والأهداف المرسومة⁽⁴⁾.

يتضح للباحث أنه نتيجة للتطور التي حدثت في مفهوم المراجعة الداخلية أدى إلى حدوث تطور في أهدافها، حيث يستطيع الباحث إضافة الأهداف التالية:

- أ. النقيوم الدوري للسياسات الإدارية والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها وإبداء الرأي بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق أعلى كفاءة إدارية .
- ب. النقيوم الدوري للسياسات المالية والمحاسبية وكل المسائل المتعلقة بها والتأكد من أنها تسير حسب الخطة الموضوعة ودون انحراف.

ج. الحكم على إمكانية الاعتماد على القوائم المالية والبيانات المحاسبية كأساس لصناعة القرارات الإدارية.

د. تقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وحوكمة الشركات.

هـ. زيادة قيمة المنشأة وتحسين عملياتها من خلال مشاركة الإدارة في تخطيط إستراتيجية المنشأة.

و. تدريب الأفراد العاملين وتشجيعهم بقصد تحسين مستواهم المهني وزيادة كفاءتهم الإنتاجية.

ز. الاستخدام الجيد للموارد المتاحة للمنشأة، والحفاظ عليها، والحد من الأخطاء والغش والاختلاسات .

ح. تحقيق أقصى قدر من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمواطن الذي يتأثر بنشاطات وقرارات المنشأة.

خامساً: خصائص المراجعة الداخلية:

إن للمراجعة الداخلية خصائص تتميز بها، حيث تتمثل هذه الخصائص في الآتي⁽⁵⁾:

1. ركن أساسي من أركان أنظمة الرقابة الداخلية.
2. وظيفة تقوم بها وحدة إدارية من وحدات المنشأة وتؤدي بصفة منتظمة ودورية.
3. ترشيد قرارات الإدارة من خلال توفير المعلومات الدقيقة والمناسبة، وتحديد الإدارة مجال ونطاق عملها.

1- عبدالفتاح الصحن، أحمد محمد نور، الرقابة ومراجعة الحسابات، القاهرة: مؤسسة الشباب، 2003م، ص 23.

2- نوري أحمد العفري، دور العلاقة بين الرقابة المصرفية والمراجعة في حماية الجهاز المصرفي، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2008م، ص 85.

3- زاهد محمد ديري، الرقابة الإدارية عمان: دار المسير للنشر، 2011م، ص 197.

4- علي عبدالقادر ذنبيات، مدى تأثير موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي في تحقيق الشفافية المالية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 35، العدد 2، 2008م، ص 289.

5- أمال إبراهيم محمد، دور المراجعة في دعم فعالية حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد 2، 2005م، ص 352 - 353.

4. نشاط مستقل عن أنشطة الإدارات الأخرى الخاضعة للفحص والتقييم.
5. ليس تبديلة للمراجعة الخارجية، ولكن وجودها يساعد المراجعة الخارجية على تأدية مسؤولياتها بكفاءة.
6. وظيفة استشارية ليست لها الحقي اتخاذ القرارات أو التوجيه.
7. وسيلة لتقويم الرقابة الداخلية، وتحديد درجة الإنجاز مقارنة مع السياسات والإجراءات المحددة مقدماً.

سادساً: أنواع المراجعة الداخلية:

هناك أنواع للمراجعة الداخلية نذكر منها ما يلي:

1. المراجعة المالية: هذا النوع من المراجعة يشمل إجراء فحص شامل لسجلات وتقارير الإدارة المالية، وذلك من أجل التحقق من أن الأصول والخصوم مسجلة بطريقة صحيحة في الميزانية، وأن جميع الأرباح والخسائر تم تقييمها بشكل سليم، كما تشمل التأكد من سلامة المركز المالي للشركة وفحص التحليل المالي للتدفقات النقدية، وأن تسجل المعاملات المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً⁽¹⁾.
2. المراجعة التشغيلية (مراجعة العمليات): تتضمن مراجعة العمليات إجراء فحص شامل للإدارة التشغيلية وإجراءات وضوابط الرقابة الداخلية، وجودة تنفيذ المسؤوليات المرتبطة بوظائف الشركة، مع التركيز على أن أموال وموارد الشركة تستخدم بشكل كفء وفعال، وتشمل المراجعة التشغيلية دراسة المسائل المتعلقة بما يلي⁽²⁾:
 - أ. التأكد من مدى ملائمة النظم الإدارية والرقابية والممارسات التي تهدف إلى السيطرة والمحافظة على الأصول.
 - ب. التأكد من سلامة استخدام أموال وموارد الشركة بشكل كفء وفعال.
 - ج. التأكد من مدى كفاية وفعالية الأنشطة والبرامج والعمليات التشغيلية بالشركة.
3. مراجعة نظم المعلومات: هذه المراجعة تشمل ما إذا كانت نظم المعلومات توفر القدر الكافي لحماية أصول الشركة، والحفاظ على سلامة وأمن البيانات والنظم، والقدرة على ضبطها وتصحيحها في الوقت المناسب. وتشمل مراجعة نظام المعلومات ما يلي⁽³⁾:
 - أ. فحص النظم القائمة أو الجديد قبل التنفيذ وبعده، وذلك لضمان أمنها وأنها تلبي إحتياجات المستخدمين.
 - ب. فحص نوعية التكنولوجيا لضمان فعالية الرقابة الداخلية التي تم وضعها.
4. مراجعة الالتزام: تتضمن هذه المراجعة إجراء فحص لمختلف البرامج والسياسات والقوانين والأنظمة والعقود التي يجب الالتزام بها وإتباعها من أجل الحفاظ على المبادئ التوجيهية المقررة في الشركة، ويترتب على مراجعة الالتزام ما يلي⁽⁴⁾:
 - أ. جمع المعلومات عن القوانين والأنظمة وغيرها من متطلبات الالتزام.
 - ب. فهم حدود المراجعة في الكشف عن الأعمال غير القانونية وسوء المعاملة.
 - ج. تقييم المخاطر التي يمكن أن تحدث جراء الأعمال غير القانونية.
 - د. على المراجع تصميم وأداء إجراءات لتقييم المخاطر التي من شأنها أن تكتشف عن الأعمال غير القانونية.
5. مراجعة الأداء: تتضمن هذه المراجعة فحص ما إذا كانت الشركة تستعمل الموارد المتاحة لديها بطريقة أكثر كفاءة وفعالية إقتصادية، تمكنها من تحقيق رسالتها وأهدافها ويشمل ذلك النظر في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية وأن العمليات أو البرامج يجرى تنفيذها وفقاً للأهداف والخطط المسطرة في برنامج المراجعة.

1- أحمد حلمجمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، عمان: دار الصفاء، 2000م، ص 61.

2- www.carajkumarradukia.com/handbook/hbinataudit.doc, Rajkumar Sadukia, Manual On Internal Auditing, date of consultation, 28/3/2009, 11h10, P.12.

3- Ibid, p.13.

4- Ibid, p.19.

6.مراجعة الإدارة: الغرض من هذه المراجعة هو فحص وتقييم الأعمال والمسائل الإدارية، فالنتائج المتوقعة من هذه المراجعة هي إبداء الرأي في القضايا الإستراتيجية وإعطاء الحلول والتوصيات⁽¹⁾.

سابعاً: نطاق المراجعة الداخلية:

يتمثل نطاق المراجعة الداخلية في الآتي⁽²⁾:

1. مراجعة إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية، وكذلك الوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف التقرير عن تلك المعلومات.
2. مراجعة النظم الموضوعية للتأكد من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح التي يكون لها تأثير على العمليات والتقارير.
3. مراجعة وسائل الحفاظ على الأصول والتحقق من وجودها.
4. تقييم كفاءة استخدام الموارد المستخدمة.
5. إلزام المراجع الداخلي بتأدية خدمات التأكيد التي تركز على التقييم الموضوعي للأدلة من أجل رأي فني مستقل عن الأعمال المهنية.
6. إرساء مجموعة من المبادئ الأساسية التي تعبر عن الصورة التي ينبغي أن تكون عليها مهنة المراجعة الداخلية ووضع إطار عام لتحسين أداء أنشطتها.
7. توكيد جودة تقرير المراجع الداخلي من خلال الإشارة إلى أن أنشطة المراجعة الداخلية قد تمت وفق المعايير ممارسة المهنة الدولية.
8. توفير مجموعة من السمات والصفات والمهارات والقدرات التالية للمراجع الداخلي⁽³⁾:
 - أ. التفكير الإبتكاري والانتقادي والتحليلي، والقدرة على الفهم والتوصيل
 - ب. الاتصال المبكر وتطوير قوى الإقناع.
 - ج. الصفات الأخلاقية في ممارسة المهنة، وفهم وتبني وتحليل وتقييم الإستراتيجيات.
 - د. المعرفة التامة بتكنولوجيا المعلومات الحديثة.
 - هـ. القدرة على الحكم وإبداء الرأي الفني المحايد.
9. تطبيق دليل أخلاقيات المراجعة على كل الأطراف والوحدات التي تزود بخدمات المراجعة الداخلية وذلك لدعم الثقافة الأخلاقية لمهنة المراجعة الداخلية عالمياً.

ثامناً: أغراض المراجعة الداخلية:

تتمثل أغراض المراجعة الداخلية في الآتي⁽⁴⁾:

1. فحص ودراسة وتحليل أنظمة الرقابة والضبط الداخلي وتقييم مدي فعاليتها.
2. التحقق من وجود أصول المنشأة وصحة قيدها بالدفاتر وكفاية وسائل حمايتها.
3. مراجعة الدفاتر والسجلات المحاسبية وفحص المستندات لاكتشاف الأخطاء والتلاعب ومنع تكرارها.
4. التحقق من صحة البيانات الحسابية الظاهرة بالتقارير التي تعدها الإدارات المختلفة والإدارة العليا.
5. تقييم نوعية الأداء في تنفيذ السياسات المقررة، وإبداء التوصيات لتحسين العمل⁽⁵⁾.
6. التحقق من مدى الالتزام بالسياسات الموضوعية والخطط المرسومة.
7. تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة بتقديم الخدمات الاستشارية لأعضاء مجلس الإدارة.

1- Ibid, pp 19,20.

2- عباس شافعي، دراسات في المراجعة، القاهرة: مكتبة التجارة والتعاون، دبت، ص56.

3- أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص109.

4- عباس شافعي، مرجع سابق، ص69.

5- محمود السيد القبطان، قواعد المراجعة في أعمال البنوك، القاهرة: دار النصر للنشر، 2006م، ص178.

- يستطيع الباحث إضافة الأغراض التالية:
- أ. تقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة الحوكمة.
 - ب. مراجعة الالتزام بالقواعد والقوانين والقيم الأخلاقية.
 - ج. زيادة قيمة المنشأة.

تاسعاً: تعريف نظام المراجعة الداخلية:

1. مفهوم النظام:

النظام في اللغة: ما نُظِمَ فيه الشيء كالخييط وغيره، ويقال نظم اللؤل، ينظمه، ونظمه نظاماً ونظماً ونظمه، بمعنى ألفه وجمعه في سلك واحد فانظم وتنظم⁽¹⁾. عُرف بأنه، مجموعة من عناصر مرتبطة وظيفياً، أو مبادئ مرتبطة بطريقة من الحكم، أو خضوع للقوانين وحفاظاً عليها، ويقال حافظ على نظام الشركة أو الأجور. وجمعه نظم، تطلق أنظمة وأناظيم، نظام الأمر أي قوامه وعماده⁽²⁾، عُرف بأنه، الترتيب والاتساق والطريقة، ويقال ما زال على نظام واحد بمعنى على نهج واحد أو عادة واحدة⁽³⁾.

النظام في الاصطلاح: عرف بأنه، إطار شامل يتضمن مجموعة من العناصر والمبادئ والقواعد التي تتفاعل فيما بينها وفقاً لسلسلة من الإجراءات لتحقيق أهدافاً عامة⁽⁴⁾، عرف بأنه، مجموعة من العناصر المتصلة ببعضها البعض أو المتداخلة والتي تخضع لخطة عامة أو تخدم هدفاً مشتركاً⁽⁵⁾، عرف بأنه وحدة مكونة من أنظمة فرعية متداخلة تهدف جميعاً إلى تحقيق مجموعة من الأهداف⁽⁶⁾، عرف بأنه مجموعة مرتبة ومرتبطة ببعضها البعض من المكونات أو النظم الجزئية لتحقيق أهدافها⁽⁷⁾، عرف بأنه إثنين أو أكثر من المكونات المترابطة والتماسكة تتكون من نظم فرعية، كل منها يؤدي دوره لتعمل جميعها على تدعيم النظام التي تتفاعل لتحقيق الأهداف⁽⁸⁾. عرف بأنه مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة مع بعضها بسلسلة من العلاقات⁽⁹⁾ من أجل أداء وظيفة محددة أو تحقيق هدف معين⁽¹⁰⁾، عرف بأنه مجموعة من العناصر أو المكون المرتبطة مع بعضها البعض لتحقيق وظائف معينة⁽¹¹⁾، عرف بأنه مجموعة من الأجزاء المادية التي تتضافر معا لتشكيل الإطار العام للنظام⁽¹²⁾.

يستنتج الباحث من تعريفات النظام بأنه:

- أ. إطار يتضمن مجموعة من العناصر والمبادئ والقواعد.
- ب. يرتبط بوجود مجموعة من الأهداف التي يراد تحقيقها.
- ج. أهداف النظام هو المبرر الأساسي لاستمراره ووجوده.

1- الامام جمال الدين أبي الفضل محمد، لسان العرب، بيروت: دار الكتب العلمية، 2009م، ص 686.
 2- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة: عالم الكتب، 2008م، ص 2236.
 3- خالد أحمد الصرايرة، أساسيات نظم المعلومات في الإدارة التربوية، عمان: زمزم للنشر، 2011م، ص 18.
 4- هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2000م، ص 27.
 5- أحمد عبد العزيز الشرايرة أخرون، الحاسوب وأنظمتها، عمان: دار وائل للنشر، 2000م، ص 34.
 6- ستيفن. أ. موسكوف، ومارك ج سيمكن، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات - مفاهيم وتطبيقات، ترجمة: كمال الدين سعيد، الرياض: دار المريخ للنشر، 2002م، ص 21.
 7- أمين السيد أحمد لطفي، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات المحاسبية، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2005م، ص 4.
 8-Marshall .B. Romney, Paul John Steinbart 2006, Accounting Information system , New Jersey: Copyright by Pearson Education, P4.

9- محمد يوسف حنفاوي، نظم المعلومات المحاسبية، عمان: دار وائل للنشر، 2001م، ص 59.
 10- عبد الرازق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، عمان: دار الثقافة، 2009م، ص 14.
 11- عبد الحميد بسبوني، المرجع الشامل في نظم المعلومات الإدارية، القاهرة: الدار العلمية للنشر، 2010م، ص 21.
 12- السيد عبد المقصود، ناصر نور الدين، مدخل تحليل وتصميم النظام، القاهرة: دار التعليم الجامعي، 2011م، ص 11.

- د. يتكون من نظم فرعية تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف.
 - ه. بيئة وحدود النظام من العوامل المؤثرة عليها.
 - و. أهداف النظام من العوامل المحددة لكيفية تشغيل الموارد المتاحة والتنسيق بينها لتحقيق الأهداف بكفاءة.
 - ز. مجموعة من الأجزاء التي تتفاعل لتشكيل الإطار العام للنظام.
- يستطيع الباحث تعريف النظام بأنه، مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي تتفاعل وتتكامل وترتبط مع بعضها البعض ومع البيئة المحيطة بهدف تحقيق أهداف معينة.

2. مكونات النظام:

تتمثل مكونات النظام في الآتي⁽¹⁾:

- أ. المدخلات: البيانات التي يحصل عليها النظام من عمليات المنشأة مع الغير، وقد تكون مادية أو بشرية.
 - ب. التشغيل: العمليات أو التفاعل التي تتم بين عناصره المختلفة بهدف تحويل المدخلات إلى مخرجات، وتتكون من جهاز الحاسوب والبرمجيات المستخدمة في معالجة البيانات والملفات.
 - ج. المخرجات: الأشياء الناتجة عن التشغيل، والتي تخرج من النظام⁽²⁾.
 - د. التغذية العكسية: عملية قياس ردة فعل المستفيدين على عمل النظام، تهدف إلى توفير أداة إرشادية لأنشطة النظام، وتعمل على تقويم نتائجه، وتصحيح الأهداف إذا كانت هناك عيب في أهدافه⁽³⁾.
- يتضح للباحث أن النظام ليست أجزاء مستقلة تعمل بمفردها بل هي أجزاء تعمل مع بعضها البعض كوحدة واحدة، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً لتحقيق مجموعة من الأهداف، والعناصر الأساسية المكونة له تتوافق مع المفاهيم والفروض والمبادئ، ومعظم النظم تحصل على مدخلاتها من البيئة المحيطة بها وتقدم مخرجاتها إليها، ومخرجات النظام المعين أن يكون مدخلات لنظام آخر والعكس تسمى بالتغذية العكسية.

3. خصائص النظام:

تتمثل خصائص النظام بالآتي⁽⁴⁾:

- أ. الموارد: لابد من توافر البيئة الأساسية والتمثلة في مجموعة الموارد المتاحة للنظام، ويمكن أن تكون مادية أو بشرية.
- ب. الأهداف: يرتبط وجود أي نظام بوجود هدف معين أو مجموعة من الأهداف يراد تحقيقها، وهي التي تحدد طريقة عمله وكيفية إدارة واستخدام الموارد المتاحة له بالتنسيق فيما بينها بما يضمن تحقيق الأهداف.
- ج. البيئة وحدود النظام: البيئة هي المجال المحيط بالنظام والمجتمع الذي يعمل فيه، والحدود تتمثل في الخطوط المحددة للنظام وتفصله عن البيئة التي يعمل فيها، وغالباً ما يصعب تحديد فاصل بيت بيئة وحدود النظام⁽⁵⁾.
- د. المراحل والأعمال والعناصر: مجموعة الأعمال والأنشطة التي يجب القيام بها لاتمام المهام المطلوبة من المرحلة المعينة، أما العناصر فهي الأدوات والمهمات والأجهزة والأشياء الأخرى التي تمكن من القيام بالأعمال والأنشطة المختلفة في كل مرحلة من المراحل⁽⁶⁾.
- ه. القيود: إن النظام يعمل في بيئة معينة لا يمكن للنظام تحقيق أهدافه بصورة مطلقة بسبب بعض القيود المفروضة على تحقيق هذه الأهداف وتحول دون تحقيقها بصورة مطلقة.

1- فياض حمزة رملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة – مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية، الخرطوم: الأباي للنشر والتوزيع، 2011م، ص59.

2- ثابت عبد الرحمن إدريس، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2005م، ص11.

3- طارق طه أحمد، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية والحاسبات الآلية، القاهرة: دار الكتب، 2000م، ص32.

4- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م، ص13.

5- عماد الصباغ، نظم المعلومات - ماهيتها ومكوناتها، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر، 2000م، ص13.

6- سليمان مصطفى الدلاهمة، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، عمان: مؤسسة الوراق للنشر، 2008م، ص8.

- و. النظم الفرعية: النظام يتكون من مجموعة من النظم الفرعية لها نفس خصائص النظام الأساسي وتعمل كنظم مستقلة ومتخصصة في وظيفة معينة تساهم في تحقيق أهداف النظام الأساسي ككل⁽¹⁾.
- ز. مستخدمي النظام: الأفراد أو الهيئات أو الوحدات التي تستقبل وتستخدم مخرجات النظام إما للاستخدام النهائي أو كمدخلات لنظام آخر⁽²⁾. الرقابة: ضرورة وجود مجموعة من القواعد والإجراءات إلى اكتشاف الأخطاء والانحرافات بالإضافة إلى تقويم الأداء داخل النظم الفرعية، وأن عدم وجود قواعد وإجراءات محكمة وفعالة للرقابة داخل النظام يؤدي إلى فشل النظام أو عدم قدرته على تحقيق أهدافه⁽³⁾.
- ح. الهرمية: كل نظام يتكون من نظم فرعية، والتي بدورها تتكون من مجموعة من الأجزاء المادية التي تتصافر معاً لتشكل الإطار العام للنظام⁽⁴⁾.
- ط. العلاقات المتبادلة والاعتماد المتبادل بين الأجزاء: تتم من خلال الإجراءات والقواعد التي تربط بين تلك الأجزاء المادية وتحركها وتمنحها الديناميكية اللازمة للتشغيل.
- يستنتج الباحث أن خصائص النظام تكمن في:
- أ. لا يوجد النظام إلا بتفاعل خصائص الأجزاء المادية والعلاقات القائمة مع بعضها البعض.
- ب. الإجراءات والقواعد والأهداف تمثل في مجموعها مكونات معنوية غير ملموسة إلا أن لها الأهمية نفسها التي تتصف بها مكونات الأجزاء المادية لخصائص النظام.
- ج. حدوث أي اضطراب بين هذه العناصر في علاقتها ينتقل أثره على كل أجزاء النظام وبالتالي يؤثر في أهداف النظام تأثيراً مباشراً.
- د. الشمولية: يشمل ويربط بين كل الأجزاء المادية المكونة لها دون تمييز بينها.
- يتضح للباحث أن النظام القائم على التفاعل بين مكوناته لا بد من وجود موارد مادية أو بشرية وهي تمثل المدخلات لأي نظام، فالهدف المطلوب تحقيقه هو الذي يحدد نوعية أجزائه وإجراءات تحليله وتصميمه وتقييمه، وتفاعل أجزائه مع العناصر الأخرى خارج حدود النظام تمثل القيود المفروضة عليه، وهذه الحدود ضرورية لتمييز النظام من حيث نوعية المدخلات التي يقبلها وطبيعة المخرجات التي يوفرها، وهي تشمل في داخله عديد من الأنظمة الفرعية.

4. أنواع النظم:

تتمثل أنواع النظم في:

- أ. النظم المفتوحة: تتفاعل مع البيئة الخارجية بحيث تؤثر فيها وتتأثر بها⁽⁵⁾.
- ب. النظم المغلقة: تمثل دائرة مغلقة مع نفسها، وتكون تفاعلاتها داخلية مع وحداتها المكونة وفي عزلة تامة عندما يدور حولها بالبيئة الخارجية⁽⁶⁾.
- يتضح للباحث أن النظم المفتوحة تعتمد على العلاقات المتبادلة بينهما وبين البيئة المحيطة، أما النظم المغلقة فهي معزولة عن البيئة التي تعمل بها ولا توجد علاقات متبادلة بينها وبين البيئة المحيطة.

5. نظام المراجعة:

عرف نظام المراجعة بأنه عملية منظمة ومنهجية الهدف منها الحصول على دليل موضوعي وتقييمه أحداث العمليات الاقتصادية للمنشآت محل المراجعة، وذلك من أجل التأكد من درجة التطابق بين ما يتم مراجعته وبين

1- رايموند مكليود، جيورج شيل، نظم المعلومات الإدارية، تعريب: سرور علي، الرياض: دار المريخ للنشر، 2006م، ص 69.

2- زكي مكي إسماعيل عبد الرحمن، نظم المعلومات الإدارية، الخرطوم: مطابع السودان للعملة، 2009م، ص 8.

3- محمد الفاتح محمود، نظم المعلومات الإدارية، القاهرة: الشركة العربية المتحدة، 2011م، ص 16.

4- أحمد رجب عبد العال، الأنظمة والمشكلات المحاسبية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م، ص 14.

5- عثمان الكيلاني، آخرون، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، عمان: دار المناهج للنشر، 2005م، ص 49.

6- سادات فيصل عبد الفتاح، نظم المعلومات المحاسبية، الخرطوم: مطبعة دار جامعة القرآن الكريم، 2010م، ص 24.

الخطط والمعايير الموضوعية مع توصيل النتائج إلى المستفيد منها⁽¹⁾، عرف بأنه فحص القوائم المالية وهي في الغالب قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وعمل انتقادات للدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية والتحقق من أرصدة بنود قائمة الدخل وقائمة المركز المالي والحصول على الأدلة الكافية والملائمة لإبداء الرأي الفني المحايد على صدق وسلامة القوائم المالية⁽²⁾، عرف بأنه عملية تجميع الأدلة والقرائن الكافية والمقنعة وتقييمها بطريقة موضوعية بواسطة شخص مؤهل ومستقل لإبداء رأيه الفني المحايد عن مدى تمثيل وتطابق المعلومات المتعلقة بوحدة اقتصادية للواقع بدرجة معقولة في ضوء المعايير المحددة وتبليغها للمهتمين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات⁽³⁾، عرف بأنه عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة الإثبات بشكل موضوعي على تأكيدات تتعلق بنتائج تصرفات وأحداث اقتصادية التي يرتبط بها الفرد أو التنظيم الذي يقوم بعمل تلك التأكيدات لتحديد مدى وجود تطابق بين تلك التأكيدات والمعايير المقررة وتوصيل النتائج إلى مستخدمي التقارير⁽⁴⁾، عرف بأنه وظيفة يقوم بها شخص أو "أشخاص" أو جهاز من داخل المنشأة من أجل خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن كافة أنظمة الرقابة الداخلية تعمل بكفاءة وفعالية لتحقيق جميع أهداف النظام الرقابي كما حددته اللوائح والنظم داخل المنشأة⁽⁵⁾.

يستنتج الباحث من تعريفات نظام المراجعة بأنه:

- أ. عملية منهجية منتظمة، تعتمد على التخطيط المسبق لما سوف يقوم به المراجع.
 - ب. نظام المراجعة علم له مبادئ ومعايير وقواعد متعارف عليها.
 - ج. الحصول على الأدلة والقرائن الملائمة وتقييمها بطريقة موضوعية.
 - د. الالتزام بالعناصر محل الفحص للمعايير الموضوعية كأساس للتقييم وإبداء الرأي الشخصي.
 - هـ. تبليغ الأطراف بنتائج المراجعة.
 - و. نظام المراجعة يمثل الفحص والتحقيق والتقرير.
 - ز. المعلومات تحت المراجعة يجب أن تكون قابلة للإثبات.
 - ح. يسعى نظام المراجعة إلى تحقيق العديد من الأهداف التي منها، الحكم على مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة وعن مركزها المالي في نهاية فترة مالية محددة.
 - ط. المستفيدون هم أشخاص أو مؤسسات يتخذون قرارهم بناءً على تقرير المراجعة.
- يستطيع الباحث تعريف نظام المراجعة بأنه، نظام يتمثل في مجموعة من المبادئ والمعايير والأساليب، والقواعد التي يمكن بواسطتها قيام المراجع بفحص منتظم للدفاتر والسجلات والمستندات والحصول على الأدلة والقرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة القوائم المالية وكفاءة الإدارة في إستغلال الموارد المتاحة لديها.

6. وظائف نظام المراجعة:

تتمثل وظائف نظام المراجعة في⁽⁶⁾:

- أ. فحص الدفاتر والسجلات والمستندات.
- ب. إيصال المعلومات التي يحصل عليها المراجع من خلال عملية نظام المراجعة وهو ما يسمى بالمنتج النهائي لنظام المراجعة ويتمثل في تقرير المراجع.
- يستطيع الباحث إضافة الوظائف التالية:

1- إبراهيم طه عبد الوهاب، نظرية المراجعة ودراسات متقدمة في المراجعة، القاهرة: مكتبة دار الجلاء، 2000م، ص 71.
 2- يوسف محمد أبو جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، عمان: مؤسسة الوراق، 2000م، ص 7.
 3- منصور أحمد البدوي، شحاتة السيد شحاتة، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م، ص 13.
 4- أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009م، ص 2.
 5- علي عبد القادر ذنبيات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرياً وتطبيقياً، عمان: مطابع الأرز، 2009م، ص 19.
 6- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعملية، عمان: دار وائل للنشر، 2001م، ص 14.

- أ. التأكد من أن النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي سليم.
- ب. التأكد من أن هذه النظم هي الأنسب للمنشأة وتتلاءم مع طبيعتها ونشاطها وحجمها.

7. أهداف نظام المراجعة:

يسعى نظام المراجعة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- أ. الأهداف التقليدية لنظام المراجعة ، تتمثل في(1):
- الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات.
 - التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بدفاتر وسجلات المنشأة، وتقرير مدى الاعتماد عليها(2).
 - إكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش.
 - تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق الزيارات المفاجئة للمنشأة، وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية بها.
 - إعتماد الإدارة على التقارير المالية التي يقدمها نظام المراجعة في رسم السياسات الإدارية وإتخاذ القرارات حاضر أو مستقبلاً(3).
 - طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم.
- ب. الأهداف الحديثة لنظام المراجعة، تتمثل في(4):
- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على أسباب عدم تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل المنشأة.
 - تقييم النتائج التي تم التوصل إليها مقارنة مع الأهداف المرسومة.
 - تحقيق أقصى درجة ممكنة من الكفاءة الإنتاجية عن طريق محو الإسراراف على جميع أنشطة المنشأة(5).
 - تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع الذي يعمل فيه المنشأة.
 - التأكد من صحة عمل الحسابات الختامية وخلوها من الأخطاء الحسابية والفنية سواء المتعمدة أو غيرها نتيجة الإهمال أو التقصير(6).
- يستنتج الباحث أن أهداف نظام المراجعة تسعى إلى تحقيق ما يلي:
- أ. كشف الغش والاختلاس والتزوير.
 - ب. تقييم أنظمة الرقابة الداخلية ومدى إمكانية الاعتماد عليها في إجراء عمليات المراجعة.
 - ج. مساعدة الأجهزة الحكومية المختلفة في التخطيط للاقتصاد القومي.
 - د. توفير جو نفسي في المنشآت بوجود جهة تراقب وتكتشف وتعالج الأخطاء، حيث يقلل ذلك من ارتكاب الأخطاء أو التلاعب أو الغش.
 - هـ. مساعدة المنشآت في التنبؤ بالفشل المالي، والإسهام في تحقيق الرفاهية للمجتمع.
- يستطيع الباحث إضافة الأهداف التالية:
- أ. مراجعة كافة الأحداث والوقائع، وتقييم أدلة وقرائن الإثبات واختيار الموضوعي منها للتأكد والتحقق من عدالة القوائم المالية.

1- فهم سلطان محمدالحاج، آليات حوكمة الشركات ودورها في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2013م، ص 103.

2- محمد عبدالفتاح العشماوي، نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الملحق العربي الثاني -الحوكمة والإصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحكومية، ورشة عمل الفحص والتدقيق في ظل معايير الدولية، 17 سبتمبر 2007م، ص 16.

3- عاهد عيسى رحان، دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرار لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007م، ص 27.

4- خالد أمين عبدالله، علم تدقيق الحسابات -الناحية النظرية والعملية، عمان: دار وائل للنشر، 2001م، ص 14.

5- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، عمان: دار وائل للنشر، 2006م، ص 27.

6- حاتم كريم كاظم، رزاق صافر زق، دور المدقق في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وأثره في تحديد حجم عينة التدقيق، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية التجارة، جامعة كربلاء، بغداد، المجلد 8، العدد 33، 2012م، صص 119، 120.

ب. طمأنة المستثمرين والدائنين على أموالهم.

ج. الثقة في صدق وسلامة البيانات التي تمكن الإدارة من اتخاذ القرارات والتنبؤ بالفشل المالي.

8. أهمية نظام المراجعة:

تتمثل أهمية نظام المراجعة في اعتباره وسيلة تخدم أطراف متعددة سواء داخل المنشأة وخارجها، والتي تعتمد اعتماداً كبيراً على البيانات والمعلومات المحاسبية للمنشأة، وذلك في اتخاذ قراراتها أو رسم خططها المستقبلية أو التنبؤ بالفشل المالي، خصوصاً إذا تم اعتمادها من قبل جهة محايدة ومستقلة عن إدارة المنشأة، مما يدعم الثقة في هذه البيانات من قبل تلك الجهات⁽¹⁾.

تتمثل أهمية نظام المراجعة في الآتي⁽²⁾:

أ. الإدارة : تعتمد الإدارة على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة تنفيذها واتخاذ القرارات الملائمة، وتقييم ذلك وتحديد الانحرافات وأسبابها ووضع الحلول المناسبة لتحقيق أهداف المنشأة، وأيضاً تعتمد الإدارة على البيانات المحاسبية الصحيحة لرسم الخطط والسياسات⁽³⁾.

يتضح للباحث أن أهمية نظام المراجعة بالنسبة للإدارة تظهر من خلال اعتمادها على البيانات المحاسبية التي توفرها تقارير نظام المراجعة في وضع الخطط وتنفيذها واتخاذ القرارات الملائمة والتنبؤ بالفشل المالي، وتمتد أهميتها إلى توفير جو من الثقة للإدارة بأنها تسير في الطريق الصحيح، وتقيم أنظمة الرقابة الداخلية.

ب. رجال الأعمال: ظهور الشركات المساهمة وتوزيع ملكية رأس المال على عدد كبير من المساهمين، وظهور سوق الأوراق المالية وتداول أسهم هذه الشركات فيها⁽⁴⁾، أصبحت هنالك حاجة ضرورية لدى رجال الأعمال المساهمين ليتعرفوا على الظروف المالية لهذه الشركات ومدى سلامة مراكزها المالية لكي يتمكنوا من توجيه مدخراتهم واستثماراتهم نحو المشروعات الناجحة والتي تحقق أرباحاً عالية⁽⁵⁾.

يتضح للباحث أن أهمية نظام المراجعة لرجال الأعمال يتمثل في أنه يعتبر مصدراً أساسياً للمعلومات من خلال تقارير نظام المراجعة وتعطيهم الثقة في الاستثمار وتحميهم من الغش والاختلاس والتلاعب، وتساعدهم في الحصول على التمويل الذي مصدره الاقتراض سواء من المصارف أو من المؤسسات الائتمانية، أو الموردين، لأن هذه الجهات تطلب من المقترض أن تكون قوائمه المالية مصدق عليها.

ج. الدائنون: يعتمد الدائنون على تقرير نظام المراجعة عن سلامة وصحة القوائم المالية، ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام، وذلك قبل منح المشروع الائتمان التجاري والتوسع فيه، حيث تتفاوت الخصومات التي يمنحها الدائنون والموردين للمنشأة المقترضة وذلك وفق القوة المركز المالي⁽⁶⁾.

يتضح للباحث أن أهمية نظام المراجعة للدائنين يظهر من خلال اعتماد الجهات المانحة للتمويل على التقارير المالية المنشورة للمنشآت والمصادق عليها من قبل المراجع، حيث تقوم المصارف قبل منح القروض لهذه المنشآت بتحليل تقاريرها وفحصها حتى تضمن قدرة المنشآت على سداد قروضها.

د. الجهات الحكومية: تعتمد الجهات الحكومية على القوائم المالية المراجعة في الكثير من الأغراض منها، الرقابة ورسم السياسات الاقتصادية للدولة، وفرض الضرائب، حيث لا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون بيانات موثقة فيها ومعتمدة⁽¹⁾.

1- محمد علي الزبيدي، تقييم نظام الرقابة الداخلية في مكاتب المراجعة اليمينية، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، العدد 30، 2008م، ص 115.

2- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة - الناحية النظرية، عمان: دار المسيرة، 2006م، ص 19.

3- أحمد نور، مراجعة الحسابات من الناحية النظرية والعلمية، القاهرة: مؤسسة الشباب الجامعية، ديت، ص 17.

4- عبد الماجد عبد الله حسن، مبادئ المراجعة، الخرطوم: دار جامعة أم درمان الإسلامية للنشر، 2000م، ص 12.

5- منصور ياسين الأديمي، دور جمعية المحاسبين القانونيين في تطوير الأداء المهني في الجمهورية اليمنية في ضوء معايير المراجعة الدولية، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، كلية التجارة، جامعة صنعاء، العدد 23، 2005م، صص 9-10.

6- إيداد موسى إبراهيم أبوفايض، أثر استخدام مدخل إدارة الجودة الشاملة في تحسين كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2007م، ص 24.

يتضح للباحث أن أهمية نظام المراجعة تتضح من خلال:

- أ. العمل على زيادة الثقة والتأكد من سلامة المعلومات وكفايتها حتى يتسنى لمستخدميها اتخاذ القرارات الرشيدة وتخفيض مخاطر اتخاذ القرارات غير السليمة والتنبؤ بالفشل المالي.
- ب. إعطاء مصداقية لما تقدمه المنشأة من معلومات محاسبية لمالكي المنشآت والمساهمين في رأسمالها.

9. مقومات نظام المراجعة الداخلية :

أ. الهيكل التنظيمي الجيد يعتبر توافر هيكل تنظيمي جيد للمنشأة نقطة البداية لتحقيق الرقابة الداخلية الفعالة، ويختلف الهيكل التنظيمي للمراجعة الداخلية من منشأة لأخرى تبعاً لحجم وانتشار أعمالها جغرافياً وطبيعة نشاطها وعدد الفروع التابعة لها. ولكل هيكل تنظيمي إطاراً أو نطاقاً متعارفاً عليه بناءً عليه ترتب العمل التنظيمي بالمنشأة وينحصر في تحديد المسؤوليات وتقسيم العمل وبيان مركز اتخاذ القرار، والهيكل التنظيمي الجيد لنظام تتمثل مقومات نظام المراجعة الداخلية بالآتي⁽²⁾:

المراجعة الداخلية يجب أن تتصف بالميزات الآتية⁽³⁾:

- i. البساطة: غير معقد وبسيط ويوضح خطوط الاتصال بين المستويات الإدارية، وتكون ذات فائدة.
 - ii. مرونة: تسمح بمواجهة أين وعمن التوسعات دون الإخلال بالنظام.
 - iii. الوضوح: يسهل فهمه واستيعابه بواسطة جميع العاملين على مختلف المستويات الإدارية في المنشأة.
 - iv. الموقع التنظيمي: يتطلب الموقع التميز أمام المسؤولين وأن يكون له سلطة كافية لتعزيز وتقوية الاستقلال الذي يتحقق بناءً على الموقع التنظيمي. وكذلك لا بد من التأكد من وجود تغطية واسعة لعملية المراجعة.
- يتضح للباحث أن الهيكل التنظيمي الجيد الذي يتصف بالمرونة والبساطة والوضوح يفيد نظام المراجعة الداخلية ويبدأ بتوظيف الأنظمة المختلفة ووضعها في مجموعات متجانسة تكلف للقيام بأداء هذه الأنشطة التي تعمل بكل نجاح، ويوفر أساليب فعالة ذات كفاءة تعمل على تنظيم وفحص المعلومات والبيانات بالمنشآت المختلفة⁽⁴⁾.

ب. النظام المحاسبي السليم: النظام الذي يعد وفقاً لأسس واللوائح المحاسبية المتعارف عليها، يعتبر من المقومات الأساسية لنظام المراجعة الداخلية لأنه يمثل الخطة التي تتكون من مجموعة من الترتيبات الخاصة بتسجيل البيانات المحاسبية على مستوى المنشأة الاقتصادية وإعداد قوائم وحسابات ختامية وموازنات تخطيطية بهدف خدمة أهداف الرقابة المالية الاقتصادية⁽⁵⁾، وأن مقومات النظام المحاسبي الجيد الذي يزيد من دقة نظام المراجعة الداخلية تتمثل في⁽⁶⁾:

- i. المجموعة المستندية: تغطي وتحدد دور كل نشاط بدقة وبالشكل الذي يتماشى مع انسياب حركة العمل.
- ii. المجموعة الدفترية المتكاملة: تسمح بتسجيل أوجه النشاط وفرض الرقابة عليه والإطمئنان على سلامة الموجودات⁽⁷⁾.
- iii. مجموعة التقارير المالية: تساعد على متابعة تحصيل الإيرادات ومتابعة الصرف.
- iv. مجموعة تعليمات الرقابة الداخلية: توضح توزيعات العمل وتحدد الاختصاصات والسلطات والمسئوليات وخطوط سير العمل على النحو الذي يسهل التنفيذ والرقابة⁽¹⁾.

1- سامي الوقاد، لؤي محموديان، تدقيق الحسابات، عمان: مكتبة المجتمع العربي، 2009م، ص26.

2- يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، عمان: مؤسسة الورق للنشر، 2000م، ص7.

3- محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م، ص2-7.

4- عاصم إبراهيم محمد يوسف، دور نظام الإحصاء المالي الحكومي في تحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات العامة، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2013م، ص15.

5- خالد أمين عبدالله، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعملية، عمان: دار وائل للنشر، 2000م، ص181.

6- نادر شعبان إبراهيم السواح، أثر المعاملات الإلكترونية والعمليات الممكنة على منهجية وأساليب المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 2005م، ص130.

7- أمين السيد أحمد لطفي، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م، ص111.

v. الكفاءة المناسبة من الأفراد: لابد من وضع نظام خاص للأفراد الذين يكونوا نظام المراجعة الداخلية ويكون هذا النظام بشكل جيد ويعمل على استيعاب الأفراد ذوي الكفاءة ووفق أسس علمية وفنية مع مراعاة الجوانب السلوكية والأخلاقية في مسألة الاختيار مع توفير المعينات وبيئة العمل المناسبة وفرص التدريب المستمر⁽²⁾.

vi. الإستقلالية: أن يتمتع نظام المراجعة الداخلية بالاستقلال الكامل فلا يتأثر بأي مؤثرات خارجية تؤثر على إبداء رأيه الفني، والاستقلال يعني عدم وجود تهديدات تهدد قيام وظيفة المراجعة الداخل ومديرها بمسؤولياتهم فينبغي أن يكون لرئيس وظيفة المراجعة الداخلية قدرة الوصول المباشر غير المقيد للإدارة العليا⁽³⁾.

vii. مدى الكافية أو جودة الخدمة: يتعين على قسم المراجعة الداخلية القيام بالمراجعة المطلوبة بكل شمول وأن يكون هنالك سلطات صريحة وواضحة يعمل قسم المراجعة الداخلية بموجبها وتهتم الإدارة بهذه السلطات والتي يتمتع بها المراجعين الداخليين، وأن تكون هذه السلطات غير مقيدة ويترك تقديرها للمراجع الداخلي، وأن تكون متغيرة ومرنة حسب الظروف المختلفة وذلك خوفاً من إساءة استعمال المراجع الداخلي لهذه السلطات⁽⁴⁾.

يتضح للباحث من مقومات نظام المراجعة الداخلية أن النظام الجيد ينبغي أن يحدد فيه وبشكل واضح السلطات والأعباء، فكلما كان هيكل النظام واضح ودقيقاً كلما كان تحقيق الأهداف أكثر سهولة ويسر، ويكون الأداء أكثر فاعلية وكفاءة وذلك لأن كل جزء من أجزاء النظام يعرف حدود مسؤولياته وبالتالي يستطيع أن يعمل بمستوى جيد، وينبغي أن يكون النظام متكامل أو متجانساً مع تحديد دقيق للأهداف وبذلك يستطيع أن يوفر قدراً من الرقابة التي تزداد قوة وفاعلية بمنحها لمرونة المطلوبة.

يستطيع الباحث إضافة المقومات التالية:

أ. إلمام نظام المراجعة الداخلية بأهداف وخطط وسياسات الأداء في المنشأة وطبيعة أنشطتها.

ب. أن تتسم تقارير المراجعة الداخلية بالموضوعية والحياد والنزاهة والوضوح وأن يتم الأخذ بكل الملاحظات والآراء التي يبديها المراجع.

ج. إقتناع الإدارة العليا بدور وأهمية المراجعة الداخلية.

د. إلا يقوم المراجع الداخلي بأي أعمال تنفيذية تخضع لنطاق مراجعته بمعنى الإيشتراك في تنفيذ الأداء.

هـ. تبعية إدارة المراجعة الداخلية لأعلى وظيفة في هيكل المنشأة.

و. تخطيط جميع عمليات المنشأة وإعداد دليل لأعمالها.

ز. أن يسود التعاون بين المراجع الداخلي والعاملين بالمنشأة وأن تتوفر الثقة بينهم.

خلاصة المبحث الأول:

بعد أن تناول الباحث في هذا المبحث نشأة المراجعة الداخلية وتطورها عبر التاريخ ثم مفهومها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وأهمية المراجعة الداخلية للمتقدمين من خدماتها وخصائصها وأنواعها أيضاً نطاق عمل المراجعة والغرض منها وأخيراً تطرق الباحث إلى مفهوم النظام بصورة عامة ثم نظام المراجعة الداخلية والوظائف التي يقوم بها والمقومات التي يتركز عليها النظام أن المراجعة الداخلية عملية منهجية منظمة تضمنت مجموعة من الإجراءات المتتابعة والمخططة لها أهداف ومعايير متفق عليها بأدلة إثبات موضوعية وعرضها للمستفيدين وهدفت المراجعة إلى حماية وحفظ الأصول وزيادة قيمة المنشأة من خلال الشراكة في التخطيط الاستراتيجي وتقديم السياسات المالية والإدارية .

1- نادر شعبان إبراهيم السواح، مرجع سابق، ص 94 .

2- بدر آدم محمد، تقويم نظام الرقابة الداخلية في بيئة النظم المحاسبية الالكترونية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012م، ص 58 .

3- غاش وشعبان، لقصر مريم، دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011م، ص 20 .

4- علي عبدالقادر ذنبيات، نوال كفوس، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثر ذلك على أدائها المالي، مجلة الدراسات التجارية، الجامعة الأردنية، كلية العلوم الإدارية، المجلد 39، العدد 1، 2012م، ص 35.

المبحث الثاني

المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات ومعايير المراجعة ونشاط المراجعة

أولاً: المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات:

إن نظم المعلومات الإدارية الحديثة تعتمد على توفير المعلومات وهذا التوسع في استعمال الحاسبات الإلكترونية أدى إلى إضفاء أهمية جديدة لدور المراجع الداخلي، من ناحية حيث يستخدم الحاسب الإلكتروني في أكثر من نشاط من أنشطة المنشأة وبالتالي أصبح جانب كبير من بيانات الأنشطة يتم تشغيلها إلكترونياً، ومن ناحية أخرى فإدارة التشغيل الإلكتروني أصبحت أحد الإدارات في المنشأة بحيث أضافت عبئاً جديداً على المراجع الداخلي، على الرغم من أن مفهوم المراجعة الداخلية لن يتغير بعد استخدام الحاسبات الإلكترونية عنه قبل استخدامها إلا أن أسلوب المراجعة التقليدية سوف يتأثر نتيجة لتطبيق نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات نظراً لما أحدثه استخدام الحاسب من تغير في وسائط المدخلات وفي أسلوب تشغيل البيانات وفي شكل المعطيات بالإضافة إلى التغير الذي حدث في أسلوب تخزين البيانات، وقد أدى استخدام الحاسبات الإلكترونية في تشغيل البيانات إلى التغلب على مشكلة دقة المعلومات ومدي أهميتها وإمكانية الاعتماد عليها والثقة بها وسرعة الحصول عليها ومع ذلك فإن استخدام الحاسبات الإلكترونية له آثار على المراجعة الداخلية، ويمكن تقسيم هذه المؤثرات إلى تأثيرات إيجابية وتأثيرات سلبية كما يلي⁽¹⁾:

1. التأثيرات الإيجابية للحاسبات الإلكترونية:

أ. استخدام أساليب الرقابة المبنية ذاتياً.

ب. استخدام أساليب الرقابة المبرمجة.

1- زين يوسف، تفعيل المراجعة عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية للسيارات الصناعية، الجزائر: المركز الجامعي بالوادي، 2012م، ص5.

ج. إستخدام اختيار رقابة الحدود المبرمجة.

د. تعقد نظم تشغيل المعلومات المحاسبية.

ه. تطوير نظم التقارير والمعلومات والاتصالات.

2. التأثيرات السلبية للحاسبات الإلكترونية على المراجعة الداخلية:

أ. إستخدام نفس البيانات الأصلية كمدخلات لأغراض مختلفة متعددة.

ب. تشغيل البيانات الأساسية من خلال قناة واحدة.

ج. السيطرة الكاملة للمشغل على عملية التشغيل.

د. غياب النظرة الناقدة للعنصر البشري.

ه. النفوذ المتزايد لمحلي النظم ولمعدي البرامج في النظام.

يمكن التغلب على هذه المشاكل بإتباع الأتي:

أ. التأكد من مدى كفاءة وسائل الرقابة الداخلية.

ب. التأكد من مدى الإلتزام بوسائل الرقابة الداخلية ومدى فعاليتها.

ج. التأكد من مدى دقة وكفاءة المخرجات.

حتى يتسنى للمراجع الداخلي تقييم نظم المعلومات الإدارية تتطلب وجود مجموعة من المعايير التي يسترشد بها المراجع الداخلي في عملية القياس والتقييم وأهميتها لمن يستخدمها لأنها توضح الكيفية التي يتم بها تقييم نظم المعلومات وتحدد درجة الإعتداد والثقة للمعلومات وهي⁽¹⁾:

1. معيار الملائمة.

2. معيار التكامل.

3. معيار المرونة.

4. معيار التوقيت الملائم.

5. معيار الدقة.

6. معيار التكلفة.

تتصف البرامج العامة للمراجعة الإلكترونية بالآتي:

1. لا تتطلب هذه البرامج خبرة متعمقة للمراجعة الداخلية في مجال التشغيل الإلكتروني للبيانات.

2. هذه البرامج تحقق للمراجع إستقلال عن أفراد إدارة التشغيل الإلكتروني للبيانات، كل برنامج من هذه البرامج يمكن إستخدامه في عدة نظم مختلفة، وهذا يقلل الحاجة إلى إستخدام برامج مراجعة مصممة خصيصا لمراجعة كل النظام، وتشمل أهداف المراجعة الداخلية نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات في:

أ. تقييم كفاءة نشاط التشغيل الإلكتروني لبيانات أي مدى حسن استغلال الموارد المحددة له.

ب. فحص السياسات والإجراءات الموضوعية ووسائل الرقابة المستخدمة للتأكد من مدى الإلتزام بها.

ومن هنا نجد أن نجاح نظام الرقابة الداخلية يتوقف أولا على الإحترام المتبادل بين مصمم النظم وبين المراجع فيما يتعلق بإمكانيات كل منهما، ففي معظم المنشآت نجد أن عملية تصميم النظم لم تتقدم للحد الذي يستثمر فيه دور المراجع الداخلي بالكامل، وهكذا ففي بداية منشأة جديدة ينبغي على مصمم النظم والمراجع الداخلي المستقل أن يتفقا على وضع مجموعة من القواعد المشتركة.

يجب تحديد دور مصمم النظم والمراجع الداخلي بواسطة الإدارات التي يعملون بها وأن يتم الإتفاق على هذا الدور ويتوقف على الفهم المشترك لهذا الدور إذ أن من واجب مصمم النظم والمراجع الداخلي الإتفاق على طريقة

1- متولى محمد الجمل، عبد المنعم محمود عبدالمنعم، المراجعة الإطار النظري والمجال التطبيقي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1998م، ص160.

مقبولة للعمل يجب أن تكون هنالك ضمانات تحافظ على إستقلال المراجع الداخلي عند تنفيذ وظيفة المراجعة الداخلية ويجب تهيئة الجو المناسب الذي يساعد على وجود علاقات مفتوحة بين المراجع الداخلي ومصمم النظم. يحتاج الأداء السليم للنظام إلى أن يكون نظام الرقابة الداخلية مستمرا من بداية العملية حتى نهاية تشغيله وفي العادة فإن التشغيل يتجاوز عدة إدارات داخل المشروع والمراجع الداخلي بما لديه من حق في دخول إدارات المنشأة يمكن له أن يساعد مصمم النظم في عملية تجميع البيانات وفهم العلاقة التي تربط بين الرقابة على الأجزاء اليدوية من التشغيل وتلك الآلية⁽¹⁾.

بعد أن يطمئن المراجع الداخلي على سلامة تصميم وتشغيل صور الرقابة الإجرائية فإن من واجبه أن يتدخل في عملية تطوير نظام المعلومات وهذا لا يعني أن المراجع يجب أن يشترك إشتراكا فعليا في عملية التطوير، ولكن يعني أن واجب المراجع الداخلي أن يدرس وأن يوافق على ما يتم إتخاذ أثناء تصميم الخطوط العريضة للبرنامج، وفيما يلي النقاط التي يجب على المراجع الداخلي أن يوليها اهتمامه⁽²⁾:

1. أن النظام قد تم تطويره بما يتفق من معايير الإدارة، بمعنى أن النظام قد تم فحصه وقبوله من الإدارات المستفيدة في مراحل مناسبة وأن المستندات المتعلقة بالنظام قد تم قبولها ووضعها بالكيفية المقررة.
2. أن النظام يتضمن مستوى رقابة مقبول وتتوقف صورة الرقابة على نوع النظام ولكن يتضمن عادة ما يلي:
 - أ. وضع رقابة على البيانات الداخلة ومراجعة النتائج مع المجاميع الرقابية المناسبة مراجعة معقولة على البيانات المقبولة على التشغيل، الاحتفاظ بالمجاميع الرقابية على الملفات العامة.

ب-وجود مسار مناسب للمراجعة يضمن إمكانية تتبع العمليات الفردية من خلال النظام من البداية إلى النهاية. إذا لم يستطيع المراجع الداخلي أن يقتنع بالنقاط السابقة فمن واجبه الإتصال بالإدارة للتأكد من أن العيوب التي كشفت عنها المراجعة الداخلية قد تم تصحيحها قبل أن يصبح النظام صالحا للتشغيل لأنه من الصعب إجراء التعديلات بعد أن يصبح النظام صالحا للتشغيل أو القيام بمثل هذه التعديلات في أثناء كتابة البرامج. بالرغم من قيام الحاسب الآلي بالعمليات المنطقية عن طريق إجراء المقارنات الفعالة والسريعة والمساعدة أيضا في تخزين كميات هائلة وضخمة من البيانات وإستخراجها من الذاكرة في وقت قصير يجب على المراجع الداخلي أن يدرك أن هذه الخصائص المتعددة والمتنوعة لإستخدام الحاسب الآلي في المنشآت المختلفة وفي الأعمال المحاسبية لم تغني عن ظهور المشاكل التالية⁽³⁾:

1. مشكلات تتعلق بالبرامج.
2. مشكلات تتعلق بالأجهزة.
3. مشكلات تتعلق بنقل البيانات (المدخلات).
4. مشكلات تتعلق بتشغيل البيانات (المعالجة).
5. مشكلات تتعلق بنقل المعلومات (المخرجات).
6. مشكلات تتعلق بالتأهيل العلمي والعملية للمحاسبين الأفراد.
7. مشكلات تتعلق بالرقابة على الحاسوب (المانعة – الوقائية – المصححة).
8. مشكلات تتعلق بالتدقيق عند استخدام الحاسوب.

ثانياً: مفهوم وأهداف ومراحل ومشاكل المراجعة الإلكترونية:

1. مفهوم المراجعة الإلكترونية:

1- المرجع السابق، ص163.
 2- السيد محمد السيد، دراسات في المراجعة والحاسبات الإلكترونية، القاهرة: مجلة المال والتجارة، 1979م، ص119.
 3- خيرى ضيف، محمد شوقي عطا الله، عمر حسين، دراسات في النظم المحاسبية، بيروت: دار النهضة العربية، 1972م، ص168.

يقصد بالمراجعة الإلكترونية بأنها: عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المراجع في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق⁽¹⁾.

عملية جمع وتقييم أدلة لتحديد ما إذا كان استخدام نظام الحاسوب يساهم في حماية أصول المؤسسة، ويؤكد سلامة بياناتها، ويحقق أهدافها بفعالية، ويستخدم مواردها بكفاءة⁽²⁾.

عملية منظمة وموضوعية للحصول على أدلة الإثبات الورقية والإلكترونية الخاصة بمزاعم الإدارة وتقييمها تقييماً موضوعياً كما في تقييم كل من الرقابة الداخلية والبيانات وأمن المعلومات في جميع مراحل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني من مدخلات وتشغيل ومخرجات ثم تمشي هذه المزاعم مع المعايير المحددة وتوصيل النتائج إلى المستخدمين الذين يهمهم الأمر⁽³⁾.

عملية تجميع وتقييم الأدلة لتحديد مدى كون نظام الكمبيوتر قد تم تصميمه ليحتفظ بالبيانات متكاملة، ويحمي الأصول، ويسمح بتحقيق الأهداف التنظيمية واستخدام الموارد بفعالية⁽⁴⁾.

من التعريفات السابقة يلاحظ الباحث أن مفهوم التدقيق لم يتغير في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، إلا أن استخدام الحاسب الآلي يغير من طريقة معالجة وتخزين وإسترجاع وإيصال المعلومات المالية.

2. أهداف المراجعة الإلكترونية:

إن استخدام نظام الحاسوب إنجاز أعمال التدقيق تسمح للمدقق بالإستفادة من إمكانيات الحاسوب في تنفيذ هذه الأعمال بسرعة وبدقة أكبر حيث تمكنه من استخدام برامج الحاسوب لقراءة البيانات المطلوب التحقق منها وإختيار العينات وإجراء الخطوات اللازمة لجمع الأدلة كما تساعده في تنفيذ الإختبارات المنطقية والحسابية وبالتالي سهل الحاسوب للمدقق عملية التحقق من صحة العمليات السابقة وبتكلفة أقل من تكلفة الأداء اليدوي أي أن استخدام الحاسبات الإلكترونية في إدارة البيانات المحاسبية قد أدى أو يساهم في تحقيق الأهداف التالية⁽⁵⁾:

أ. الإقتصاد: أي أن هدف المدقق فحص استخدام الحاسوب للتأكد من أنه يستخدم بأقصى طاقة ممكنة لخدمة الوحدة الإقتصادية وبأقل التكاليف ويوفر المعلومات والبيانات المطلوبة في الوقت المناسب مما يعود بالمنفعة على الوحدة الإقتصادية.

ب. الفعالية: أي أن هدف المدقق فحص فعالية الأدوات الرقابية للتأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية في جميع الأنشطة الإدارية والمالية والتشغيلية.

ج. الكفاية: أي أنه يجب على المدقق التحقق من استخدام الحاسوب لتلبية المتطلبات الأكثر أهمية بالنسبة للمنشأة بحسب مفهوم الأهمية النسبية.

د. الحماية: بمعنى أن يتأكد المدقق من حماية النظام من مختلف المخاطر المرافقة استخدامه ومن أهمها إتهيار النظام وفقدان البيانات المخزنة على الأقراص الحاسبية ومشكلات الفيروسات وسرقة البيانات أو التخريب المتعمد الذي قد تعرض له النظم لتغطية المخالفات التي قد يرتكبها بعض العاملين.

3. مراحل المراجعة الإلكترونية:

يقوم المراجع بتنفيذ مهام عملية مراجعة الإلكترونية في أربعة مراحل تتمثل في مرحلة قبول التكاليف ومرحلة التخطيط لعملية المراجعة ومرحلة تنفيذ عملية المراجعة ومرحلة التقرير، وفيما يلي تناول هذه المراحل بالشرح:

1- أيمن محمد نمر الشنطي، دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة تدقيق الحسابات، بغداد: مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 27، 2011م، ص 442

2- نادر شعبان، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2011م، ص 104.

3- محمد وضاح الزين، المراجعة في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، د.م. دن، 2012م، ص 1.

4- عباس نوار كحيط الموسوي، مدى كفاءة أساليب التدقيق الخارجي في ظل التشغيل الإلكتروني لنظم المعلومات المحاسبية، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية، العدد 1، 2002م، ص 112.

5- صبيحة برزان، أثر التدقيق الإلكتروني في رفع الإستقلالية وكفاءة المدقق الخارجي، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الإقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 1، العدد 2، 2014م، ص 204.